

دور السياسة المالية والنقدية

في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

The Role of Fiscal and Monetary Policy in
Achieving Economic Stability in the UAE

رسالة مقدمة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في القانون العام

إعداد الطالب: علي سعيد علي الظهري

الرقم الجامعي: 1079315

إشراف الدكتورة

رنا غنيم

العام الدراسي

2021 – 2022م

إقرار الباحث

أقر أنا الموقع أدناه الطالب/ علي سعيد علي الظهوري - المقيد ببرنامج الدراسات العليا أن هذا البحث المقدم مني للحصول على درجة الماجستير في القانون العام، هو نتاج عملي وجهدي العلمي الخالص، ولم يسبق لي التقدم به لأي جهة علمية أو إدارية أو غيرها داخل الدولة أو خارجها للحصول على أي درجة علمية أخرى أو لأي سبب من الأسباب، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة، وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة للدرجة العلمية، كما أقر بقبول قيام الجامعة في حالة إجازة الرسالة من قبل لجنة المناقشة والحكم بطباعة الرسالة بنشرها بالكيفية التي تراها محققة لأغراضها وأهدافها، دون أن يكون لي حق العدول عن هذا الإقرار بعد إجازة الرسالة.

اسم الباحث: علي سعيد علي الظهوري

الرقم الجامعي: 1079315

توقيع الباحث:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ

مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾

سورة البقرة من الآية (126)

الإهداء

- إلى.. شهداء الوطن.
- إلى... والدي الفاضل.
- إلى... والدتي الغالية.
- إلى.. زوجتي العزيزة.
- إلى.. أبنائي الأعزاء حمدان وسعيد.
- إلى.. من لهم ولأجلهم كل حياتي.
- إلى من أنار لي طريق العلم والمعرفة.

الباحث

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة أبوظبي وجميع العاملين بها، كما أتقدم بجزيل الشكر وبالعرفان والتقدير إلى الدكتورة الفاضلة/ رنا غنيم، لسعة صدرها، وحسن رعايتها الكريمة لي، وملاحظاتها السديدة، ومتابعتها لي، حتى خرجت هذه الرسالة بهذه الصورة.

والشكر والعرفان إلى أساتذتي الأجلاء الذين شرفوني بقبول مناقشة رسالتي، وأطمح بالحصول على آرائهم السديدة لإثراء الدراسة.

جزاهم الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
إقرار الباحث	ب
آية قرآنية	ج
الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
قائمة المحتويات	و
فهرس الجداول والأشكال	ط
ملخص باللغة العربية	ط
ملخص باللغة الإنجليزية	ي
Abstract	ك
مقدمة	1
أسباب اختيار موضوع الدراسة	3
مشكلة الدراسة	3
تساؤلات الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
أهداف الدراسة	6
الدراسات السابقة	7
منهج الدراسة	12
خطة الدراسة	13
الفصل الأول	16
السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات	
المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي	19
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي	20
الفرع الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها	21
الفرع الثاني: تعريف الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته	26

36	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية وأدواتها
36	الفرع الأول: أهداف السياسة المالية
40	الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية
48	المبحث الثاني: السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات
49	المطلب الأول: دور السياسة المالية في علاج التضخم وآثاره في الاقتصاد الإماراتي
49	الفرع الأول: دور السياسة المالية في علاج الادخار والاستثمار والتنمية الاقتصادية
57	الفرع الثاني: دور السياسة المالية في علاج الاستهلاك وتوزيع الدخل
60	المطلب الثاني: دور السياسة المالية في علاج الانكماش في الاقتصاد الإماراتي
61	الفرع الأول: السياسة المالية وعلاج الانكماش (في ظل جائحة كورونا)
63	الفرع الثاني: تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
67	الفصل الثاني السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات
68	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها
69	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها
70	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها
75	الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية
79	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وآلية عملها
79	الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية
85	الفرع الثاني: آلية عمل السياسة النقدية وعوامل نجاحها
88	المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات
89	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في دولة الإمارات
90	الفرع الأول: الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)

95	الفرع الثاني: الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة)
98	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة
100	الفرع الأول: أهمية التكامل بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
103	الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية في علاج التضخم والانكماش في دولة الإمارات
108	الخاتمة
109	النتائج
110	التوصيات
112	قائمة المراجع والمصادر

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
56	1- مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في الدول العربية (2019م - 2020م)
65	2- مؤشرات الأداء الاقتصادي
104	3- مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي في دولة الإمارات العربية (2019-2020)
106	4- الحزمة التحفيزية التي اتخذتها دولة الإمارات لمجابهة الأزمة في الشهور الأولى (31 مارس 2020م)
107	5- الحزمة التحفيزية التي اتخذتها دولة الإمارات العربية لمجابهة الأزمة في شهر يوليو 2020م

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
76	1- آلية عمل السياسة النقدية التوسعية
101	2- منحنى IS-LM

ملخص الدراسة

تلعب السياستان المالية والنقدية دورًا كبيرًا في التأثير على النشاط الاقتصادي ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي. وقد اختلف الاقتصاديون في أي منهما أكثر تأثيرًا على الاقتصاد، إذ يرى الكينزيون أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، وأن السياسة النقدية عقيمة في تأثيرها، على عكس ما نادى به النقديون بأن السياسة النقدية هي الأكثر تأثيرًا وأن السياسة المالية لا جدوى من استخدامها، وإن الأفضل هو التكامل بينهما.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وركزت الدراسة على محددتين أساسيتين هما، السياسة المالية من خلال أثر الإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة، والسياسة النقدية من خلال أثر تغير عرض النقود وسعر الفائدة في دفع عجلة النمو والتنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتعتبر السياسة المالية والنقدية من أكبر اهتمامات الحكومة الإماراتية؛ وخاصة في الآونة الأخيرة في ظل أزمة فيروس كورونا 19- ويتضح ذلك من خلال التعديلات والإصلاحات في المنظومة المالية والنقدية، والتي أدت إلى إحداث تأثير على معدلات التضخم عبر تحديث أدواتها وتفعيلها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مفهوم السياسة المالية وتطورها قد ارتبط بدور الدولة في الحياة الاقتصادية، وحتى تحقق السياسة النقدية الأهداف المرجوة منها لا بد من توفير ظروف مناسبة وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.

استنادًا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أوصى الباحث بعدد من التوصيات؛ ومن أهمها ضرورة التنسيق والتكامل بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية؛ لما تحتاج إليه السياسة الاقتصادية من توازن دقيق وتناغم كبير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية- السياسة النقدية- المصرف المركزي- التضخم- الانكماش
الاستقرار الاقتصادي.

Abstract

Fiscal and monetary policies play a major role in influencing economic activity, especially in times of economic crises and economic instability. Economists differed about which of them has more impact on the economy, as the Keynesians believe that fiscal policy is the most effective, and that monetary policy is futile in its impact, contrary to what the critics advocated that monetary policy is the most influential and that fiscal policy is useless to use, and that the best is the integration between them.

The study aimed to identify the role of both fiscal and monetary policies in achieving economic stability in the United Arab Emirates, and the study focused on two main determinants, namely, fiscal policy through the impact of public revenues and public expenditures in addition to the general budget, and monetary policy through the impact of a change in supplying money and interest rates drive growth and development and achieve economic stability for the United Arab Emirates.

Fiscal and monetary policy is one of the greatest concerns of the UAE government, especially in the recent times, the crisis of the Corona virus 19 - and this is evident through the amendments and reforms in the financial and monetary system, which led to an impact on inflation rates by modernizing and activating its tools.

The results of the study showed that the concept of fiscal policy and its development has been linked to the role of the state in economic life, and in order for monetary policy to reach the desired goals; appropriate conditions and basic controls must be provided in order to become more efficient and effective.

Based on the findings of the study, the researcher recommended a number of recommendations, the most important of which is the need for coordination and integration between both fiscal policy and monetary policy, as the economic policy needs a delicate balance and great harmony to achieve economic stability.

Key words: fiscal policy, monetary policy, central bank, inflation, deflation. economic stability.

مقدمة

برزت في الآونة الأخيرة أهمية كلٍّ من السياسة المالية والنقدية في توجيه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. لهذا تقوم الدولة في الاقتصاد الحر باستخدام منظومة متكاملة من الأدوات لزيادة النشاط الاقتصادي، ودفع وتيرة النمو الاقتصادي، وكذلك حل الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها السياسة المالية المتمثلة في الضريبة والإنفاق العام والقروض العامة، والسياسة النقدية المتعلقة بالمتغيرات النقدية، والتي تنفذها الدولة من خلال النظام المصرفي للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة.

ويمكن القول؛ إن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل - بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها - منظومة للاستقرار الاقتصادي في الدولة، وفي الوقت الذي يتحقق فيه هذا الاستقرار الاقتصادي في الإمارات، فإنه يمثل دعماً ذاتياً لمسيرة هذه السياسات في طريق تحقيق أهداف التنمية والرفاهية ورفع مستوى المعيشة، وتدعيمًا لقوة الاقتصاد الوطني الإماراتي في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً.

من هذا المنطلق اكتسبت السياستان المالية والنقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية بالغة من خلال تطور نظم استحداث وتطبيق سياسات مالية ونقدية؛ مما زاد من آثارها على النمو الاقتصادي، وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾.

لهذا أصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة هدفاً لكل سياسات السياستين المالية والنقدية على حد سواء، بحيث يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة للسياستين المالية والنقدية. إذ إن هذا التكامل يشكل فيما بينهما منظومة تتناسق

(1) وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010م، ص255.

أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن؛ من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهي الاستقرار الاقتصادي.

ويمكننا القول: إن السياسات المالية والنقدية التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بقدر كبير من المرونة، مما يتيح لدولة الإمارات تعزيز نموها واستقرارها الاقتصادي. وتستطيع دولة الإمارات الحفاظ على سياستها المالية التوسعية خلال السنوات القليلة المقبلة، وذلك بفضل احتياطاتها المالية وفوائضها الهائلة. ومن شأن ارتفاع عائداتها غير النفطية أن يعوّض الانخفاض المتوقع في عائداتها النفطية في ظل تراجع أسعار النفط. فدولة الإمارات العربية المتحدة قادرة على اتباع سياسات اقتصادية جديدة لتنويع اقتصادها وإسراع معدل نمو الاقتصاد غير النفطي. كما شدد المصرف المركزي الإماراتي على ضرورة اعتماد السياسات التنظيمية والنقدية من أجل التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن وباء كوفيد-19.

وقد أشادت بعثة مشاورات المادة الرابعة من صندوق النقد الدولي بالنقد والتطور الذي يشهده الاقتصاد الكلي للإمارات، والذي يشكل ثمرة لجهود السياسات المالية والنقدية الحكيمة المتواصلة، ويعكس مدى قوة اقتصادنا الوطني والقدرة على تحقيق النمو الاقتصادي والمالي المستدام. وتحاول السياسة المالية في دولة الإمارات في العادة أن توازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة؛ حتى لا تعاني موازنتها العامة من عجز مالي يتناقض مع سياساتها الاقتصادية الأخرى، والعمل على تنويع مصادر الدخل بتنويع القاعدة الإنتاجية التي تتيح زيادة الإيرادات العامة غير النفطية، وترشيد الإنفاق العام في نفس الوقت⁽²⁾.

(2) كاظم أحمد البطاط، وكاظم سعد الأعرجي، سعدية هلال التميمي، البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016م، ص 97.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- نظرًا للأهمية التي يحظى بها موضوع السياسة المالية من جهة، وكذا موضوع السياسة النقدية يجعل من أسباب اختياره تتلخص في الآتي:
- 1- لأهمية السياستين المالية والنقدية بحد ذاتهما، ولتأثيرهما البالغ في عملية التنمية والاستقرار الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
 - 2- التعرف على أدوات السياستين المالية والنقدية في دولة الإمارات، ومدى فعاليتها في معالجة المشاكل الاقتصادية وبخاصة في مرحلة التضخم.
 - 3- كذلك معرفة الوضع الاقتصادي لدولة الإمارات في ظل جائحة كورونا، والتي تنعكس حتمًا على السياستين المالية والنقدية.
 - 4- التعرف على أهم السياسات المالية والنقدية التي تبنتها الحكومة الإماراتية ومدى فعاليتها في علاج التحديات الاقتصادية، وبالأخص في ظل تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا - كوفيد 19.

مشكلة الدراسة:

تُعد السياستان المالية والنقدية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، سواء للدول المتقدمة أو النامية، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسات (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (نمو، استقرار، توظيف،... إلخ).

وقد استخدمت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من أدوات تلك السياسات، والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي، وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف، وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، ومن ثم تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين.

ولذا تركز مشكلة الدراسة على تحليل وقياس مدى فاعلية كل من السياسة المالية والنقدية على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في الاقتصاد الإماراتي، والتي بدورها تؤثر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث يمكن للسياستين المالية والنقدية - باستخدام أدواتيهما- أن تقودا اقتصاديات الدول وبخاصة النامية منها- إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فالسياستان المالية والنقدية لهما دور كبير في توجيه مسار الكيان الاقتصادي للدولة، وما تتعرض له من هزات وأزمات، وهذا كله يصب في ضرورة تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين. ومن هنا تنثور إشكالية رئيسة مفادها: ما هو دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة؟

تساؤلات الدراسة:

يتفرّع عن التساؤل الرئيسي عن إشكالية الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية نعرضها

على النحو التالي:

- ما مفهوم السياسة المالية والنقدية؟
- وما أهميتهما؟ وما العلاقة بينهما؟
- ما أدوات كل من السياسة المالية والسياسة النقدية؟
- ما هو تعريف الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته؟
- ما أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- ما أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- أي سياسة منهما أكثر فاعلية في التأثير على الاستقرار الاقتصادي؟
- هل استطاعت دولة الإمارات من خلال السياسة المالية والنقدية التي انتهجتها تنفيذ الخطط

التمموية بالفعالية والكفاءة المطلوبة؟

■ مدى فعالية كل من السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دولة

الإمارات؟

■ مدى فعالية اتباع سياسة التنسيق التام بين السياستين المالية والنقدية، وأثارها في تحقيق

اقتصاد وطني مستقر؟

أهمية الدراسة:

أ-الأهمية النظرية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوعها، وهو التعرف على دور كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث ظلت قضية الاستقرار الاقتصادي تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وخاصة عند توجه هذه الاقتصاديات نحو تجاوز مرحلة الركود والكساد الاقتصادي إلى مرحلة الانتعاش والنمو الاقتصادي، ولا زالت هذه القضية تحتل أهمية كبرى باعتبارها الخيار الرئيس لتجنب تبعات التحديات الاقتصادية.

تستخدم السياسة المالية بجانب السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، وسعر صرف العملات الوطنية وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني. وتظهر أهمية هذه الدراسة بالنسبة لدولة الإمارات، في أن هناك تأثيراً واعتماداً واضحاً على السياسة المالية التوسعية المعتمدة على الإنفاق الحكومي وتسارع الائتمان، واللذين يدعمان نمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء قطاع النفط، برغم القلق الواضح بشأن التضخم الذي قد ينجم عن هذه المعطيات.

ب-الأهمية التطبيقية:

تبرز الأهمية التطبيقية بتحديد دور أدوات السياسة المالية المتمثلة في كل من الإنفاق الحكومي، والإيرادات الضريبية، والاستثمار في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. والسياسة النقدية ودورها

في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين، والشروط اللازمة لتحقيق ذلك. بقياس أثرها من خلال أدواتها المتمثلة في التحكم بسعر الفائدة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي بالبنوك. وبالتالي تحليل طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، ومدى انعكاسها في تحفيز النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية. وكان لانتهاج دولة الإمارات العربية المتحدة لسياسة التنسيق التام بين السياستين المالية والنقدية أهمية كبيرة، وأثر كبير ظهرت آثاره من خلال تحقيق اقتصاد وطني مستقر بعيداً عن الأزمات العالمية المحيطة، والتي كان آخرها أزمة جائحة فيروس كورونا -كوفيد 19-.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف؛ هي:

- 1- إلقاء الضوء على مفهوم السياستين المالية والنقدية وأهميتهما.
- 2- محاولة كشف النقاب عن سياسة مالية ونقدية متوازنة بغية تحقيق استقرار اقتصادي أطول عمراً وأكثر كفاءة قدر المستطاع، هذا بالإضافة إلى محاولة إيجاد نوع من الخصوصية للسياسة المالية والنقدية الإماراتية.
- 3- تهدف الدراسة إلى كشف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعاً وإنفاقاً وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمل على استمراره.
- 4- كما تهدف الدراسة أيضاً إلى تقديم السياسة المالية والنقدية الإماراتية بشكل يتوافق مع طبيعة الظروف والتحديات التي تواجهها الدولة في العصر الحديث، مع الإشارة بإيجاز لأهم الأدوات اللازمة لنجاح التطبيق العملي لهذه السياسة.

5- إيضاح أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل التوصل إلى استقرار

اقتصادي تتجلى مظاهره في استمرار تحقيق لمعدلات نمو اقتصادي تواجه التحديات

المعاصرة.

6- بالإضافة إلى ما سبق، فإن الدراسة تستهدف في نهايتها اقتراح التوصيات المناسبة

لتحسين فعالية السياسة المالية والنقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في

ضوء المؤشرات والنتائج التي سوف تتمخض عنها هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة / ماهر محمد السميزان، أثر صدمات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية

الكلية: دراسة حالة الأردن "1990-2018"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-

جامعة آل البيت، الأردن، 2020م:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر صدمات السياسة النقدية، ممثلة بالعرض النقدي

الواسع (M2) على النمو الاقتصادي وسعر الفائدة والتضخم للفترة الزمنية (1990-2018) في

الأردن، واستخدمت هذه الدراسة اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك ونموذج متجه الانحدار

الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ ودالة استجابة الصدمات وتحليل التباين لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن صدمات السياسة النقدية ممثلة بالعرض النقدي الواسع لها أثر

إيجابي، وذات دلالة إحصائية على كل من النمو الاقتصادي والتضخم بالأردن، بينما كان لصدمات

السياسة النقدية أثر سلبي وذات دلالة إحصائية على سعر الفائدة في الأردن.

كما توصلت إلى العديد من التوصيات أهمها: توصي الدراسة أصحاب القرار السياسي

والاقتصادي بالمحافظة على معدلات مقبولة من العرض النقدي الواسع؛ لما لها من أثر إيجابي

ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأردن.

الدراسة الثانية:

دراسة: دعاء عبد الحميد المصري، أثر استخدام مزيج السياسات المالية والنقدية الحكومية على أداء البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك، الأردن، 2019م:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام مزيج السياسات المالية والنقدية الحكومية على أداء البنوك التجارية الأردنية قياساً على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين خلال الفترة (2005-2018)، حيث تم بحث أثر أدوات السياستين المالية والنقدية المختلفة كعرض النقد والإنفاق الحكومي والضرائب، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الاقتصادية المؤثرة كالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، والتي من شأنها أن تؤثر على مؤشرات أداء البنوك التجارية الأردنية.

وباستخدام طريقة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لبيانات ثلاثة عشر بنكاً تجارياً أردنياً على مدار سنوات الدراسة الأربعة عشر، تبين وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \leq \alpha$ لكل من عرض النقد والنمو الاقتصادي على مؤشرات أداء البنوك، بينما كان هنالك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية لكل من الضرائب والتضخم على هذه المؤشرات، هذا ولم تظهر متغيرات الإنفاق الحكومي والبطالة أي علاقة ذات دلالة إحصائية.

وبناءً عليه أوصت الدراسة بضرورة تنسيق كل من الحكومة الأردنية والبنك المركزي الأردني بين أدوات السياستين المالية والنقدية لضمان تحقيق النتائج المرجوة من تطبيقهما، والعمل على اتباع سياسة مالية توسعية تعتمد على زيادة نسب الإنفاق العام وتقليل الاعتماد على الضرائب.

الدراسة الثالثة:

دراسة: طارق حسن سليمان أحمد، دور السياسات النقدية والمالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية في السودان: نموذج قياسي الفترة 1985-2015، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2017م:

هدفت الدراسة لتقييم دور السياسات النقدية والمالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1985-2015)، وتمثلت مشكلة البحث في كيفية قياس أثر السياسات المالية والسياسات النقدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في السودان، باعتبار أن الاختلالات الاقتصادية من أهم الظواهر السلبية التي تؤثر على الاقتصاد القومي خلال فترة الدراسة. ومعرفة كيفية تحديد السياسة الأكثر فاعلية وتأثيراً على الاختلالات الاقتصادية في السودان.

وقد افترضت الدراسة أن استقرار ووضوح السياسات المالية والنقدية له مردود فعال في معالجة وتقليل الاختلالات الاقتصادية، وكذلك وجود علاقة طردية بين التضخم في السودان وكل من (سعر الصرف والإنفاق الحكومي وتكلفة التمويل)، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف في السودان وكل من (التمويل بالعجز - تكلفة التمويل - عرض النقود)، كما توجد علاقة عكسية بين عجز الموازنة في السودان وإيرادات الدولة، وطردية مع كل من (الإنفاق الحكومي وعرض النقود). ومن خلال نموذج مشتمل على ثلاث معادلات آنية توصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية فعالية أكبر في مواجهة التضخم مقارنة مع السياسة المالية، وللسياسة المالية فعالية أكبر لمعالجة عدم الاستقرار في سعر الصرف، والارتفاع الكبير في عجز الموازنة، وأثبتت الدراسة أن استقرار ووضوح السياسات المالية والنقدية له مردود فعال في تقليل ومعالجة الاختلالات الاقتصادية؛ حيث إن لكل سياسة دوراً وفعالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، ووجود علاقة طردية بين التضخم في السودان وكل من (سعر الصرف والإنفاق الحكومي وتكلفة التمويل)، ووجود علاقة طردية بين

سعر الصرف في السودان وكل من (التمويل بالعجز-تكلفة التمويل-عرض النقود)، ووجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة في السودان وإيرادات الدولة، وطردية مع كل من (الإنفاق الحكومي وعرض النقود)، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة يساهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية، حيث نجد من خلال الدراسة أن لإيرادات البترول والذهب دورًا كبيرًا في زيادة الإيرادات العامة، وبالرغم من ذلك نجد أن للإنفاق الحكومي الأثر الفعال في زيادة معدلات التضخم وفقًا لنموذج الدراسة، مما يشير إلى عدم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

الدراسة الرابعة:

دراسة: توفيق طالب تهتموني، أثر السياسات النقدية والمالية على عوائد الأسهم في بورصة عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017م:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات النقدية والمالية على عوائد الأسهم في بورصة عمان للأوراق المالية في الفترة (2006-2016)، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات الشهرية، وبناء نموذج لتحليل الانحدار المتعدد، وتم استخدام برنامج (EViews) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد تم التحقق من استقرار البيانات باستخدام اختبار ديكي-فولر، وتم استخدام اختبار جرانجر لتحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، إلى جانب استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك. وقد تم التعبير عن المتغيرات المستقلة للسياسة النقدية من خلال (عرض النقد والتضخم وسعر الفائدة)، كما تم التعبير عن المتغيرات المستقلة للسياسة المالية من خلال (الإنفاق الحكومي والدين العام الحكومي والإيرادات الحكومية)، والمتغير التابع (عوائد الأسهم).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتضخم على عوائد الأسهم في بورصة عمان، كما أظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية باتجاه واحد من عوائد الأسهم إلى كل من التضخم وأسعار الفائدة. وكذلك أظهر اختبار التكامل المشترك وجود علاقة تكاملية على المدى طويل الأجل بين جميع متغيرات السياستين النقدية والمالية قيد موضوع الدراسة، وعوائد الأسهم في بورصة عمان خلال فترة الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تأخذ الحكومة الأردنية بعين الاعتبار طبيعة العلاقة بين متغيرات السياستين النقدية والمالية وعوائد الأسهم في بورصة عمان عند صياغة هذه السياسات.

الدراسة الخامسة:

دراسة / أيوب محمد يونس الفارسي، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في ليبيا: دراسة قياسية باستخدام النموذج القياسي الحديث ARDL، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي، ليبيا، 2010م:

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، خلال الفترة 1970-2007، وذلك من خلال الوقوف على العوامل المؤثرة في العملية التضخمية في ليبيا، من خلال التطرق لأسباب التضخم، وأنواعه، والآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم، وكيفية علاجه. كما هدفت الدراسة للوقوف على أهم العوامل المحددة للتضخم في ليبيا، وذلك من أجل رسم السياسات اللازمة لمكافحة هذه المشكلة في المستقبل.

كذلك قامت هذه الدراسة بتوضيح دور السياستين المالية والنقدية في علاج التضخم، بالإضافة إلى تحليل أدوات السياسة المالية والنقدية في ليبيا، والتركيز على آلية انتقالها.

وقد استخدمت هذه الدراسة الأسلوب القياسي لتوضيح محددات التضخم في ليبيا، وذلك عن طريق تقدير دالة التضخم في ليبيا، حيث اشتملت المعادلة المقدرة على أربع متغيرات مستقلة هي:

معدل نمو الإنفاق العام، ومعدل نمو عرض النقود، والرقم القياسي لأسعار الواردات (تضخم مستورد)، وسعر صرف الدولار بالدينار الليبي.

وقد خرجت الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات أهمها: انكشاف الاقتصاد الليبي والاعتماد على الاستيراد من الخارج لمعظم السلع المطلوبة، وما ترتب عليه من تضخم مستورد. كما أن السياسات التي اتخذت فيما يتعلق بتغيير سعر صرف الدينار الليبي كان لها أثر إيجابي في تقاوم مشكلة التضخم في ليبيا. وللسياسة النقدية دور غير فعال في علاج ظاهرة التضخم في ليبيا، وذلك من خلال عدم تفعيل أدوات السياسة النقدية بشكل فعال للحد من التضخم، والتي قد تعود إلى عدم استقلالية مصرف ليبيا المركزي عن الخزنة العامة، مما يمنع استخدام السياسة النقدية لعلاج التضخم.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكاليات الدراسة اعتمدنا على المناهج الآتية:

- 1- المنهج التحليلي: وهو يقوم على جمع الحقائق والمعلومات، ومقارنتها والعمل على استخلاص أهم القواعد والأحكام التي ترتبط بالموضوع من أجل الوقوف على مدى اتفاقها أو خروجها على القواعد العامة، وذلك من خلال مناقشة وتحليل دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بغرض الوصول لأهداف الدراسة⁽³⁾.
- 2- المنهج الوصفي: الذي يعتمد على إيراد البيانات والمعلومات من مصادرها الدولية أو المحلية، لبحث ودراسة وتحليل موضوع دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي إطار الإشارة للحالة الإماراتية بالاعتماد على البيانات الرقمية الرسمية، والعالمية⁽⁴⁾.

(3) وائل احمد علام، مناهج البحث القانوني، جامعة الشارقة، 3012، ص44

(4) عبود عبدالله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية، دمشق، دار التميز للطباعة والنشر، 2002، ص6

الفصل الأول

السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها

الفرع الثاني: تعريف الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية وأدواتها

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

المبحث الثاني: السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات

المطلب الأول: دور السياسة المالية في علاج التضخم وآثاره في الاقتصاد الإماراتي

الفرع الأول: دور السياسة المالية في علاج الادخار والاستثمار والتنمية الاقتصادية

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في علاج الاستهلاك وتوزيع الدخل

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في علاج الانكماش في الاقتصاد الإماراتي

الفرع الأول: السياسة المالية وعلاج الانكماش (في ظل جائحة كورونا)

الفرع الثاني: تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الفصل الثاني

السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وآلية عملها

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية

الفرع الثاني: آلية عمل السياسة النقدية وعوامل نجاحها

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في دولة الإمارات

الفرع الأول: الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)

الفرع الثاني: الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة)

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة

الفرع الأول: أثر السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات

الفرع الثاني: أهمية التكامل بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات

الفصل الأول

السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة

- **المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي.**
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي.
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية وأدواتها.
- **المبحث الثاني: السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات.**
المطلب الأول: دور السياسة المالية في علاج التضخم وآثاره في الاقتصاد الإماراتي.
المطلب الثاني: دور السياسة المالية في علاج الانكماش في الاقتصاد الإماراتي.

الفصل الأول

السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

بدولة الإمارات العربية المتحدة

تمهيد وتقسيم:

تلعب السياسة المالية دوراً فعالاً في التأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق مجموعة من الأدوات المتمثلة أساساً في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة، والناבעة من الفلسفة الاقتصادية للدولة، وتوصف تلك السياسة بأنها متشددة من أجل تحقيق قدرٍ من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽⁵⁾.

وفي هذا السياق فإن بإمكان السلطة التدخل في النشاط الاقتصادي، والتأثير على المتغيرات الاقتصادية مباشرة، ذلك أن هذا التدخل أصبح أكثر ضرورة في الوقت الحالي، وهذا ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر نجاعة، والتي من الممكن للدولة استخدامها للتأثير على الواقع الاقتصادي، وهو أمر تتناط به السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتبر السياسة المالية من أهم مكوناتها⁽⁶⁾.

وقد تنبع أهمية السياسة المالية من كونها الأداة التي يمكن استخدامها لتصحيح آثار السياسة النقدية الناتجة عن الإجراءات الكمية التوسعية، فضلاً عن كونها الأسلوب الأمثل لإعادة توزيع الدخل والاستثمارات على الاستخدامات الاقتصادية المختلفة⁽⁷⁾.

(5) وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010م، ص255.

(6) زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003م، ص95.

(7) فليح حسن خلف، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان-الأردن، ط1، 2008م، ص335.

وبذلك تصبح السياسة المالية الأداة الفعالة لتشجيع الاستثمارات، وأيضًا لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية⁽⁸⁾.

وفي هذا الإطار فإن السياسة المالية في دولة الإمارات مرت بفترات متباينة تبعًا للظروف الاقتصادية السائدة في كل فترة، وآخرها أزمة جائحة كورونا -كوفيد 19- من جهة، ومن جهة أخرى يرتبط عدم الاستقرار في السياسة المالية في دولة الإمارات بالطابع الريعي لاقتصادها، ذلك أنه يعتمد بشكل كلي على إيرادات قطاع البترول، إضافة إلى أن درجة الحساسية لأسعار البترول في الأسواق الدولية مرتفعة.

وتحاول السياسة المالية في دولة الإمارات في العادة أن توازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة؛ حتى لا تعاني موازنتها العامة من عجز مالي يتناقض مع سياساتها الاقتصادية الأخرى، والعمل على تنويع مصادر الدخل بتنويع القاعدة الإنتاجية التي تتيح زيادة الإيرادات العامة غير النفطية، وترشيد الإنفاق العام في نفس الوقت⁽⁹⁾. ومن هذا المنظور فإن الحكومة في دولة الإمارات عمدت إلى تطبيق برامج استثمارية هامة، إضافة إلى ارتفاع عائداتها غير النفطية. وهنا يطرح السؤال الجوهرى التالي: إلى أي حد ساهمت السياسة المالية المتبعة في دولة الإمارات العربية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ وعليه، نتناول هذا الفصل في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات.

(8) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005م، ص362.

(9) كاظم أحمد البطاط، وكاظم سعد الأعرجي، سعدية هلال التميمي، البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016م، ص97.

المبحث الأول

مفهوم السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية من ناحية التداول، ويرجع هذا لتعدد أدواتها من جهة، وقدرة الدولة على التحكم فيها من جهة أخرى⁽¹⁰⁾. وقد عرفت السياسة المالية تجاذبات فكرية بين المدارس الاقتصادية، ففي حين قام الكلاسيك بتحديد دورها بصفة عامة، فقد أعطى الاقتصادي كينز⁽¹¹⁾ لها أهمية كبيرة، وسنتطرق لمفهوم السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي، وكذلك أهداف السياسة المالية وأدواتها.

وعليه نتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية وأدواتها.

(10) حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م، ص177.

(11) جون مينيرد كينز: اقتصادي إنجليزي 1883 - 1946م، مؤسس النظرية الكينزية، وصاحب كتاب النظرية العامة في الاقتصاد.

المطلب الأول

تعريف السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية، نتيجة تطور الأفكار والنظريات التي تأخذ بها الدولة لمعالجة الأزمات الاقتصادية، وقد كان للأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929م والتي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية الأثر البالغ في هذا التحول، فمنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، وأصبحت تحتل مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية؛ لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني، من خلال مدى التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى⁽¹²⁾.

وعليه نتناول هذا المطلب في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها.

الفرع الثاني: تعريف الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته.

(12) إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004م، ص185.

الفرع الأول

تعريف السياسة المالية وأهميتها

تعتبر السياسة المالية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة، حيث تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، كما أنها تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى؛ لأنها تؤثر وبشكل مباشر على اقتصاديات معظم الدول، ولذا فقد تطور مفهومها استنادًا إلى تطور الأفكار والنظريات الاقتصادية، لتحاول من خلالها مختلف الدول التخلص من الأزمات الاقتصادية، ولكي نتتبع تطور السياسة المالية بدءًا من الكلاسيك حتى ظهور النظرية الكينزية⁽¹³⁾.

أولاً: تعريف السياسة المالية

تُعد السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية، وقد اختلف الباحثون في تعريفها، ولكنهم لم يبتعدوا كثيرًا عن المضمون⁽¹⁴⁾، ونذكر بعضًا من التعريفات فيما يلي:

السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة، أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة⁽¹⁵⁾.
كما أنها تشير إلى مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة⁽¹⁶⁾.

وتعني سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج إنفاق وإيرادات عامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي؛ مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار

(13) نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2006م، ص 20.

(14) اشتق مصطلح السياسة المالية أساسًا من الكلمة الفرنسية "Fisc"، والتي تعني بيت المال أو الخزانة أو حافظة النقود. ينظر: محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007م، ص 8.

(15) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2002م، ص 338.

(16) عاطف وليم اندرواس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2016م، ص 118.

المرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الداخل والنتائج القوميين ومستوى العمالة، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية⁽¹⁷⁾.

كما تعرف بأنها تلك السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة، واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والاستخدام⁽¹⁸⁾. ويقصد بها استعمال السلطات العامة للسياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في الأنشطة الاقتصادية للمجتمع بالطرق المرغوبة⁽¹⁹⁾.

والسياسة المالية ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها إلى جانب السياسة النقدية إلى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار نسبي في الأسعار. ويلاحظ الباحث أن كافة التعريفات اشتملت على ذكر أمرين مهمين، وهما بيان أهداف السياسة المالية من جهة، وأدوات هذه السياسة من جهة أخرى.

مما سبق يمكن للباحث تعريف السياسة المالية بأنها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تشتمل على مجموعة من السياسات المبرمجة من طرف الدولة، تعتمد فيها على أدوات مختلفة؛ كالإيرادات العامة والنفقات العامة، بالإضافة إلى الموازنة العامة، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛ من بينها الاستقرار الاقتصادي.

ثانيًا: أهمية السياسة المالية

تحتل السياسة المالية بمكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الكلية، إذ تمثل أداة رئيسة يمكن للحكومة استعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات

(17) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة، الأردن، 2000م، ص182.

(18) فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص335.

(19) السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م، ص1، 2.

وأزمات كأزمة كوفيد-19، وذلك بفضل أدواتها وبما يؤهلها لتحقيق معدلات تشغيل مرغوبة واستقرار نسبي في الأسعار، في إطار سعيها لاستحداث النمو، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، مما يتطلب من الحكومات أن تحدث تغييراً شاملاً في رسم سياستها المالية بالشكل الذي يسهم في كبح تلك المشاكل والأزمات أو الحد منها، أو تدارك آثارها أو نتائجها، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽²⁰⁾. فالسياسة المالية تجيز للحكومة التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال توظيف أدواتها، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبما يسمح بمعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة؛ سواء كانت حالات كساد أو تضخم⁽²¹⁾، إذ تشير إلى كونها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الحكومة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع؛ بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة، والتي ترتبط بالتغير المطلوب في الضرائب والإنفاق الحكومي، بغية تحقيق آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والأسعار والإنتاج والتوظيف، بطريقة تراعي تأثير هذه الأدوات على تخصيص الموارد وتدفق الأموال، ومن ثم تأثيرها على فاعلية هذه المتغيرات من أجل المساعدة في تخفيف حدة تقلبات دورة الأعمال التجارية، والمساهمة في الحفاظ على النمو في ظل اقتصاد خالٍ من التضخم المتقلب والمرتفع، فضلاً عن تحقيق مستويات مرغوبة للتوظيف، يمكن من خلالها تهيئة المقومات لتحديد الحاجات العامة التي يتعين على الحكومة الأخذ بها في تدبير ما يلزمها من موارد، والتي غالباً ما تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية على الطلب الكلي، ودعم ثقة المستهلكين والمستثمرين، فضلاً عن الشركاء التجاريين الرئيسيين في حالة انخفاض الصادرات⁽²²⁾.

(20) السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م، ص394.

(21) فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص335.

(22) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000م، ص21.

ففي حالة الانكماش أو الكساد تعمل السياسة المالية على زيادة التدفقات النقدية الحكومية نحو المشاريع والأفراد، بما يجد أثره في الحد من انخفاض الدخل الفردية القابلة للتصرف، ومن ثم الحفاظ على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وذلك من خلال مضاعف الاستثمار⁽²³⁾.

والعكس من ذلك في حالة التضخم، إذ تعمل هذه المؤثرات على التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية، فهي مساهمة لاتجاه الدورة الاقتصادية وتتبعها ركوداً ورواجاً، ففي حالة اتجاه الاقتصاد إلى الكساد، تحقن النشاط الاقتصادي مما ينسحب تلقائياً إلى تعزيز عجز الموازنة، والعكس في حالة الرواج إذ يولد هذا البرنامج أثراً مرغوباً؛ مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه، دون تغيير في السياسة المالية.

ويمكن ذلك عن طريق توسيع النشاط الاقتصادي أو تقليصه حسب الحاجة عبر الدورات الاقتصادية، من خلال تغييرات مميزة في أدواتها، والتي تتمثل في الإنفاق والإيرادات الحكومية لتصحيح مسار الناتج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن نجاح السياسة المالية بشكل عام في الوقت المسموح لرد الفعل بحدوث المواءمة والفاعلية وخفض التكاليف، وذلك يتوقف على كيفية استجابة الاقتصاد، وتحديد ما إذا كانت التغييرات المقصودة في بنود الموازنة مؤازرة باتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبهذا تمتلك السياسة المالية دوراً متعدد الأبعاد، فهي تهدف إلى تعزيز متطلبات الاستقرار ومقومات النمو الاقتصادي وضمان العدالة الاجتماعية. وتتباين وظائفها من بلد لآخر تبعاً للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فضلاً عن درجة التقدم الاقتصادي، ففي البلدان المتقدمة تهدف السياسة المالية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، أما في البلدان النامية فيتم توظيفها لكسر الحلقة

(23) محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003م، ص43-44.

المفرغة للتخلف، لا سيما أن عدم اللحاق بركب البلدان المتقدمة ناجم عن الفجوة المادية المتمثلة بالنقص في رأس المال المادي (آلات، مصانع، طرق، اتصالات)، والفجوة المعرفية المتمثلة بالنقص في رأس المال المعرفي (المعرفة عن الأسواق، التوزيع....)⁽²⁴⁾.

(24) محمد مروان السمان، محمد ظافر محيك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008م، ص309.

الفرع الثاني

تعريف الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته

تُعد البيئة الاقتصادية المستقرة أداة مهمة في تحقيق التنمية والكفاءة الاقتصادية للدولة. ولذلك فإن لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية، لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، وتلعب السياسة المالية دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالأخص إذا كانت متوافقة مع السياسة النقدية⁽²⁵⁾.

أولاً: تعريف الاستقرار الاقتصادي economic stability

تعددت التعاريف التي قيلت حول الاستقرار الاقتصادي، ويمكن الإشارة إلى التعاريف التالية: يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه "التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتقادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي"⁽²⁶⁾. كما يمكن القول بأن "الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها، من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية، مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية"⁽²⁷⁾.

ويقصد بالاستقرار الاقتصادي الوصول لأكبر استخدام أمثل للموارد، مع ثبات المستوى العام للأسعار. وبعبارة أخرى يعني الاستقرار الاقتصادي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، وبالتالي

(25) السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مرجع سابق، ص 12.

(26) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص 77، 78.

(27) إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز استثمار السياسة في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011م، ص 373.

الوصول لذلك الوضع الذي يتفادى فيه الاقتصاد حالات الاختلال؛ أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي، وإلى تحقيق مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي⁽²⁸⁾.

ويعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه: "المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار المرافق، مع تحقيق أعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، بالشكل الذي يضمن تحقيق معدلات نمو حقيقية في القطاعات الاقتصادية؛ من أجل زيادة الناتج المحلي، مع ضرورة تحسين وضع ميزان المدفوعات وتقليص العجز في الموازنة العامة"⁽²⁹⁾.

وبملاحظة التعاريف السابقة نجد أن مفهوم الاستقرار يتضمن هدفين أساسيين هما:

-الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

-تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار⁽³⁰⁾.

مما سبق يمكن للباحث تعريف الاستقرار الاقتصادي بأنه " الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات؛ من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد داخل الدولة.

(28) السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص342.

(29) وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص149، 151.

(30) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، مصر، 2013م، ص48.

ثانيًا: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي Economic stability indicators

هناك أربعة مؤشرات رئيسية للاستقرار الاقتصادي وهي⁽³¹⁾:

1. النمو الاقتصادي.

2. البطالة.

3. التضخم.

4. ميزان المدفوعات.

وهذه المؤشرات مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض، إذ إنه بدون حجم العمالة الكاملة فإن النمو الاقتصادي لا يتحقق، وإن حدوث التغيرات في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث تذبذب في النمو الاقتصادي⁽³²⁾.

لذا سوف يتم التطرق إلى هذه المؤشرات بالشكل التالي:

1. **النمو الاقتصادي**: يقصد بمفهوم النمو الاقتصادي حدوث الزيادة المستمرة في الناتج القومي أو الناتج المحلي الإجمالي في ظل التشغيل الكامل، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي عبر الزمن، عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية المتاحة، واستخدامها بشكل شامل خلال مدة زمنية معينة⁽³³⁾.

(31) وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص150.

(32) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العاشرة، 2009م، ص386.

(33) إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004م، ص278.

من خلال عرضنا للتعريف السابقة نستنتج ما يلي:

- 1- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني.
- 2- أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية.
- 3- أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد، وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).

والنمو الاقتصادي لا يعني الزيادة في الناتج القومي فقط، وإنما لا بد إن يحدث معه زيادة في دخل الفرد؛ أي أن معدل النمو لا بد أن يكون أعلى من معدل النمو السكاني لذلك فإن⁽³⁴⁾:

$$\text{معدل نمو الدخل الفردي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل النمو السكاني}.$$

وهناك ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي وهي:

أ. النمو التلقائي: وهو الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع.

ب. النمو العابر (المؤقت): هو النمو الذي يتصف بصفة عدم الاستمرارية، وإنما يظهر بظهور عوامل خارجية ويزول بزوالها.

ت. النمو المخطط: ويظهر هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد الخاصة في المجتمع ومتطلباته، حيث ينشأ بسبب تدخل الدولة بوضع استراتيجية معينة للتخطيط الاقتصادي.

(34) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2007م، ص467.

2. البطالة: إن المفهوم الشائع للبطالة هو "عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توفرت له القدرة على العمل والرغبة فيه عند مستوى أجر سائد"⁽³⁵⁾. أو أنها التوقف عن العمل، أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه أو راغب فيه، وبالتالي سيكون هناك تعطل (توقف) جبري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما، وخلال فترة زمنية معينة لأسباب خارجة عن إرادتهم.

ويمكن حساب نسبة البطالة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{100 * \text{إجمالي القوة العاملة}}$$

وتوجد في البلدان النامية والمتقدمة أنواع مختلفة من البطالة يترتب عليها تعدد صور معالجتها، ومن هذه الأنواع البطالة الاحتكاكية، والهيكلية، والدورية، والمقنعة⁽³⁶⁾.

وهناك أسباب عدة أدت إلى ظهور مشكلة البطالة من أهمها⁽³⁷⁾:

1. عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار.
2. انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال، وبالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة.
3. سوء التخطيط التعليمي وعدم تنظيم سوق العمل وربطه بالمؤسسات التعليمية.
4. زيادة عرض العمل نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة.

(35) محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007م، ص163.

(36) خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004م، ص21-22.

(37) محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2007م، ص294.

5. التغييرات التي تحدث في التقنية الإنتاجية نتيجة للتقدم العلمي، وهذا بدوره يؤدي إلى الاستغناء عن العامل وإحلال الآلة محله.

ومن أهم السياسات التي يتخذها المصرف المركزي للتخلص من البطالة تلك التي يقوم فيها المصرف المركزي بزيادة عرض النقد وتخفيض معدلات سعر الفائدة، ففي حالة الانكماش سوف ترتفع معدلات البطالة، ومع ثبات أسعار الصرف سوف يرتفع الاستثمار ويزداد الإنتاج وتتسع معدلات التشغيل؛ مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

3. التضخم: المقصود بالتضخم الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار؛ نتيجة لنمو حجم الطلب الكلي بمعدل أسرع من معدل حجم العرض الكلي⁽³⁸⁾.

كما يعرف التضخم بأنه "ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعاً عندما يرافقه الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلاً من الضرائب"⁽³⁹⁾.
وعرف أيضاً في أبسط صوره بأنه: "الارتفاع المؤكد في الأسعار"⁽⁴⁰⁾.

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول بأن التضخم يعبر عن الزيادة المستمرة في كمية النقود المتداولة إلى درجة حدوث انخفاض في قيمتها، بما ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

(38) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008م، ص 303.

(39) هيكل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009م، ص 277.

(40) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2016م، ص 139.

ويتم قياس الرقم القاسي لأسعار المستهلك حسب المعادلة التالية⁽⁴¹⁾:

$$\text{الأرقام القياسية} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة}}{\text{المستوى العام للأسعار في سنة الأساس}} * 100$$

وهناك أنواع عدة من التضخم أهمها:

أ. التضخم الزاحف: وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بمعدلات منخفضة، وليس بشكل دائم أو مستمر.

ب. التضخم الجامح: وهو الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصورة كبيرة جدًا، ويحدث بشكل خاص في فترات الانتعاش⁽⁴²⁾.

ت. التضخم المكبوت: ويظهر هذا النوع من الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة لتدخل الدولة، ومحاولة إيقاف الارتفاع في الأسعار بواسطة الرقابة.

ث. التضخم الركودي: وهو التضخم المتمثل بتزامن ارتفاع المستوى العام للأسعار مع انخفاض في حجم الطلب الكلي.

4. **ميزان المدفوعات:** يعد ميزان المدفوعات من أهم الأدوات التي يستعين بها صانعو القرارات الاقتصادية في رسم سياستهم الاقتصادية، فكل دولة لا بد لها من أن تتعرف على موقف علاقاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم. لذلك تقوم بتسجيل معاملاتها الاقتصادية الدولية في سجل أو حساب يعرف بميزان المدفوعات.

أ-تعريف ميزات المدفوعات:

(41) علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010م، ص303.
(42) السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010م، ص207.

يعكس ميزان المدفوعات الوضع الاقتصادي لبلد ما، من حيث درجة قوة الاقتصاد أو ضعفه، ومدى قدرته وقابليته على مواكبة التطورات الدولية، وحاجته للتعامل الدولي، ولقد تعددت تعاريف ميزان المدفوعات؛ ولعل أهمها:

يعرف ميزان المدفوعات لأي بلد بأنه عبارة عن خلاصة لجميع المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين، والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية أقصاها سنة واحدة. فهو سجل منظم حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدولة الأخرى خلال مدة زمنية معينة.

ويمكن إيجاز أهداف ميزان المدفوعات على النحو التالي:

- أ. توفير المعلومات والبيانات عبر إحصائيات التجارة الخارجية لمخططي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار عن الموقف المالي على الصعيد الخارجي للدولة.
- ب. تصميم السياسة النقدية من خلال توفير معلومات عن المدفوعات (الاستيرادات) والمقبوضات (الصادرات) في العملة الأجنبية؛ بغية تشخيص قدرة المؤسسات النقدية على الاستمرار في استيراد السلع الأجنبية والوفاء بالتزاماتها في الصرف الأجنبي في فترة الاستحقاق.
- ت. استخدام ميكانيكية ميزان المدفوعات لقياس تأثير المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومي خلال فترة الأزمات.

إن ميزان المدفوعات لأي بلد يواجه حالة من الاختلال وعدم التوازن، ويكون شكل الاختلال على حالتين:

الحالة الأولى: يواجه البلد عجزاً في ميزان المدفوعات عندما تتفوق المدفوعات على المقبوضات.

الحالة الثانية: يواجه البلد فائضاً في ميزان المدفوعات عندما يتفوق مقدار المقبوضات على المدفوعات للبلد.

ويتكون هيكل ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام:

أ. الحساب الجاري: ويشمل المبادلات من السلع والخدمات؛ ويتألف من⁽⁴³⁾:

- الميزان التجاري: ويسمى "ميزان التجارة المنظورة" ويسجل فيه قيم صادرات السلع في الجانب الدائن؛ ويشمل المواد الغذائية، المشروبات، التبغ والحيوانات الحية، المواد الخام، والسلع نصف المصنعة، والماكينات والمعدات، أما الاستيرادات فتسجل في الجانب الدائن، وتشمل الاستيرادات الحكومية واستيرادات القطاع الخاص.

- ميزان الخدمات: ويسمى "ميزان التجارة غير المنظورة" ويسجل في الجانب المدين، ويشمل خدمات النقل، وخدمات السياحة، والخدمات المالية، وغيرها.

- حساب التحويلات من طرف واحد: تختلف عن المبادلات الأخرى، وتتم من خلال قيام متعامل معين بتقديم قيمة اقتصادية إلى متعامل آخر، ولكن بدون مقابل، وتشمل الهبات، المنح، الهدايا، المساعدات، وأي تحويلات أخرى لا ترد؛ سواء كانت رسمية أو غير رسمية⁽⁴⁴⁾.

ب. حساب رأس المال: ويشمل:

- رؤوس الأموال طويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة؛ كالقروض طويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية؛ أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج.

(43) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003م، ص103.

(44) عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012م، ص238.

- رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وهي التي لا تتجاوز السنة؛ كالودائع المصرفية والعملات الأجنبية والقروض قصيرة الأجل وغيرها.

ت. فقرة السهو والخطأ: وتعد فقرة موازنة في ميزان المدفوعات، ويرجع وجودها إلى أن هناك معاملات لا تسجل ضمن قيود التسجيل، وقد تكبر أو تصغر طبقاً لدرجة الدقة وإتاحة المعلومات في قيد التسجيل.

المطلب الثاني

أهداف السياسة المالية وأدواتها

إن السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا تعمل منفردة لتحقيق هذا الهدف، لأنها قد تتداخل أو تتشابك أو تتكامل مع السياسات النقدية، بحيث لا تعمل الواحدة بمعزل عن الأخرى. لذلك فإن السياسة المالية تعتبر من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽⁴⁵⁾.

وعليه، نتناول في هذا المطلب أهداف السياسة المالية (الفرع الأول)، ونتناول أدوات السياسة المالية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، ويمكن للسياسة المالية تحقيق جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي⁽⁴⁶⁾:

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تمثل السياسة المالية عاملاً أساسياً في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من

(45) محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص301.

(46) السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مرجع سابق، ص11-

جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها، والمتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق أربعة أهداف تتمثل في: تحقيق نمو اقتصادي مقبول، وتحقيق التشغيل التام، وكذلك استقرار الأسعار، بالإضافة إلى الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي، ومن الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومترابطة، فبدون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في الاقتصاد لن يتحقق بصفة كلية، كما أن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي⁽⁴⁷⁾.

وعليه فالسياسة المالية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبخاصة في وقت الكساد أو وقت الرواج؛ نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار، إضافة إلى مستوى الدخل الوطني⁽⁴⁸⁾.

ففي حالة الكساد يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي - سواء بانفراد كل شق عن الآخر، أو بمزج الشقين معاً - وذلك بنسب مختلفة طبقاً لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة، فتستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية "التوسع في الإنفاق" أن ترفع من مستوى الطلب، من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات... إلخ، ومن خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية؛ كإعانة البطالة والشيخوخة على سبيل المثال تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي؛ أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يحفز الاستثمار ويزيد العمالة، أما في حالة التضخم فعلى الحكومة

(47) درواصي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990م - 2004م، مرجع سابق، ص 78.

(48) السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مرجع سابق، ص 11.

أن تخفض مستوى الطلب الكلي، وتسحب الطلب النقدي الزائد؛ بمعنى امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو استحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، ونظرًا لصعوبة خفض هذا الأخير من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثم فإن السياسة المالية يجب أن تركز على الضرائب⁽⁴⁹⁾.

• **تحقيق التنمية الاقتصادية:** إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، فإن الضريبة - ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية - تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية.

كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخلة، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية، وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁵⁰⁾.

• **تحقيق العمالة الكاملة:** يعد التوظيف الكامل لرأس المال البشري وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام

(49) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990م - 2004م، مرجع سابق، ص 79.

(50) السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مرجع سابق، ص 12.

الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كإحدى العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني، ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، من أجل الدور الذي تقوم به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة، وبالتالي المساهمة في رفع مستوى المعيشة⁽⁵¹⁾.

- **التوزيع العادل للدخل:** يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرها أهمية، حيث يولي صناع السياسة جزءًا كبيرًا في رسم السياسة الاقتصادية ككل، بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه، ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيرًا هي الضريبة. أما في مجال الإنفاق، فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، وبخاصة في مجال الصحة، التعليم، كما تستطيع أن تقلل من هذه الميزات لأصحاب الدخل المرتفعة والثروة.

(51) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 2004م، ص34.

الفرع الثاني

أدوات السياسة المالية

تعتبر النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة من أدوات السياسة المالية، والتي تقوم باستخدامها بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية، كما تتأسس برامج الحكومة لتلبية الحاجيات العامة للأفراد، وهو ما تجسده الموازنة العامة للدولة⁽⁵²⁾، إذ تشمل بنود الإنفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، وكيفية الحصول على مختلف الإيرادات التي تمول بها هذا الإنفاق، إذ تعتبر هذه البرامج الإطار المنظم لأدوات السياسة المالية، ولهذا سنحاول دراسة النفقات العامة وتقسيماتها، إضافة إلى الإيرادات ثم الموازنة العامة باعتبارها أداة لتحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية... إلخ.

أولاً: النفقات العامة

أدى تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها إلى تطور النفقات العامة؛ سواء من حيث المفهوم أو التقسيمات، فلم يعد دور النفقات يقتصر على تمويل وظائف الدولة التقليدية، وإنما أصبحت أداة من الأدوات للسياسة المالية.

1- تعريف النفقات العامة: النفقة العامة هي "مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سداداً لحاجة

عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة، الغرض منها حماية المواطنين وزيادة

رفاهيتهم العامة، ويستلزم لأداء هذه الخدمات الإنفاق من جانب الحكومة"⁽⁵³⁾.

2- عناصر النفقات العامة: من التعريف السابق يمكن استنتاج العناصر المكونة للنفقات العامة،

والتي تتمثل في:

- شكل النفقات العامة: يتخذ الإنفاق الحكومي الشكل النقدي.

(52) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 2000م، ص182.

(53) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، مرجع سابق، ص41.

- **القائم بالإنفاق:** تتولى الدولة عملية الإنفاق كما تساعد الوزارات والمؤسسات وغيرها من الأجهزة الحكومية.

- **غرض الإنفاق:** إن غرض الإنفاق العام للدولة هو إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام.

3- صور النفقات العامة: يمكن تحديد صور النفقات العامة كالتالي:

- المرتبات والأجور التي تدفعها الدولة للموظفين والعمال والمتقاعدين في أجهزتها وهيئاتها، إذ تشكل هذه الشريحة الاجتماعية حجماً كبيراً في قطاعات الدولة، مما يستوجب منها عند تحديد المرتبات أن تراعي تكاليف المعيشة وطبيعة العمل والخبرة الفنية⁽⁵⁴⁾.

- قيم السلع والخدمات التي تشتريها الدولة بغية إشباع الحاجيات العامة⁽⁵⁵⁾.

- المساعدات المختلفة التي تؤديها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية، أو إلى الدول أو المنظمات الدولية.

- تسديد الأقساط وفوائد الدين العام.

ثانياً: الإيرادات العامة

إن قيام الدولة بدورها الاقتصادي والاجتماعي، يتعين عليها بموجبه تحديد مصادر إيراداتها العامة لتتمكن من تغطية نفقاتها العامة، فتعتبر الإيرادات العامة بمثابة الينابيع التي تنتقي منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وتحت ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية والناجمة عن تطور وظائف الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة، فقد أدى ذلك إلى اتساع حجم النفقات العامة على نحو يحتم اتساع نطاق الإيرادات العامة⁽⁵⁶⁾.

(54) سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، مصر، 2011م، ص 475.

(55) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007م، ص 115.

(56) سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003م، ص 95.

1- تعريف الإيرادات العامة: تعرف بأنها "مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر

المختلفة؛ من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي" (57).

2- عناصر الإيرادات العامة: يمكن إبراز عناصر الإيرادات العامة من خلال التعريف، وتتمثل في

العناصر التالية:

- **الصفة النقدية:** وهو ما يتطابق مع صورة نفقات الدولة بصورتها النقدية، وما يتلاءم مع

الظروف والأنظمة الاقتصادية والنظام المالي الحديث.

- **الصفة العمومية:** ما تحصله الدولة يعود بالنفع العام لتحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية

ومالية.

- **الصفة الإجبارية والنهائية:** هي دخول تفرضها الدولة أو هيئاتها العامة جبراً، إذ تستقل الدولة

بوضع القواعد القانونية بصفة إلزامية لتتوصل على هذه الدخول وبصورة نهائية.

3- تقسيم الإيرادات العامة.

لقد حاول المفكرون في مجال المالية تقسيم الإيرادات العام إلى أقسام متعددة، يضم كل منها

الإيرادات المتشابهة في بعض الخصائص، فقد اقترح البعض تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات

شبيهة بإيرادات النشاط الخاص، ومثالها إيرادات ممتلكات الدولة الخاصة، وإيرادات متعلقة بالنشاط

العام وليس لها نظير في إيرادات الأفراد؛ ومثالها الضرائب والرسوم والغرامات المالية (58).

واستناداً إلى ما سبق يتضح أن الفكر المالي لم يتفق على تقسيم محدد للإيرادات العامة؛ لذا

سنحاول تبين هذه التقسيمات وذلك كالآتي:

1. حسب مصادرها:

(57) نوزاد عبد الرحمان الهييتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار

المناهج، الأردن، 2005م، ص 82.

(58) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص 47.

• **الإيرادات الأصلية:** ما تحصل عليه الدولة من أملاكها، وهي تعرف بدخل الدومين أو الإيرادات الاقتصادية⁽⁵⁹⁾.

• **الإيرادات المشتقة:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من دخول وثروات الآخرين... إلخ، ويشمل هذا النوع كافة أنواع الإيرادات عدا دخل الدومين.

2. **حسب سلطة الدولة في الحصول عليها:** هذا التقسيم هو من حيث السلطة التي تتمتع بها الدولة في الحصول على الإيرادات⁽⁶⁰⁾.

• **الإيرادات الجبرية "السيادية":** تلك التي تحصل عليها الدولة بالإكراه؛ مثل: الضرائب، الغرامات، القروض الجبرية.

• **الإيرادات غير الجبرية:** تلك التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه؛ مثل: إيرادات المشاريع العامة، القروض الاختيارية.

3. **حسب دوريتها:**

• **الإيرادات العادية:** تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية؛ مثل: دخل الدومين، الضرائب، الرسوم⁽⁶¹⁾.

• **الإيرادات غير العادية:** هي الإيرادات الاستثنائية، أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة؛ مثل: القروض، عملية الإصدار النقدي... إلخ⁽⁶²⁾.

ثالثاً: الموازنة العامة

1- **تعريف الموازنة العامة:** إن اصطلاح الموازنة يعني أصلاً حقبة النقود أو محفظة النقود العامة، والتي استخدمت كوعاء لإيرادات ونفقات الدولة.

(59) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سابق، ص 94.

(60) عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، مرجع سابق، ص 342.

(61) فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص 261.

(62) زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص 95.

ويمكن أن تعرف الموازنة العامة بالمعنى الضيق بأنها بيان مجاز يشتمل على تقدير بالإيرادات يكون مساوياً لتقدير النفقات العامة⁽⁶³⁾.

وتعرف الموازنة العامة للدولة بأنها " القائمة التقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة؛ غالباً ما تكون سنة"⁽⁶⁴⁾.

أما النظرة الحديثة للموازنة العامة فتعتبرها الوسيلة التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق برنامج العمل (الخطة)، والذي تعترزم تنفيذه خلال السنة القادمة، سعياً إلى تحقيق الأهداف التي يأمل المجتمع تحقيقها.

ونسنتج من التعاريف السابقة أن الموازنة العامة ما هي إلا توقع وإجازة للنفقات والإيرادات العامة عن مدة مستقبلية؛ غالباً ما تكون سنة، وبأنها بيان تقديري سنوي منفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها.

2- خصائص الموازنة العامة: تتميز بالخصائص التالية:

- **الموازنة العامة توقع:** فهي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة، حيث تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ أو التقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه، وتعد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات والإيرادات ومبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة⁽⁶⁵⁾.

(63) علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، مرجع سابق، ص300.

(64) محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة، مدخل حديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009م، ص45.

(65) علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، مرجع سابق، ص300-301.

- **الموازنة العامة إجازة:** ويعني ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية؛ أي الموافقة على توقعات الحكومة وإيرادات العام المقبل، والترخيص لها عن مواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، أما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع.
- **الموازنة العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والمالية:** فمختلف بنود ومحتويات الموازنة من إيرادات ونفقات تحدث آثارًا اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبالتالي تعكس اختيارات الدولة لأهدافها من جهة، وأدائها للتحقق من جهة أخرى⁽⁶⁶⁾.

3- مبادئ الموازنة العامة: تتمثل أهم مبادئ الموازنة العامة في:

- **مبدأ وحدة الموازنة العامة:** يعني هذا المبدأ أن تدرج كافة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة في وثيقة واحدة، والغرض من ذلك هو الموازنة العامة بأبسط صورة. وبذلك يمكن التعرف على عناصرها بسهولة وتكوين فكرة دقيقة وسريعة على النشاط الدولة، ومعرفة ما إذا كان هناك توازن أو عجز، وصورة من فرض البرلمان لرقابته على أعمال السلطة التنفيذية.
- **مبدأ سنوية الموازنة العامة:** يقصد به أن تتم الموافقة عليها سنويًا، بحيث لا يشترط فيها تاريخ البدء، وكان هذا المبدأ يسبب صعوبة التنبؤ لأكثر من سنة لنفقات وإيرادات الدولة، خاصة في حالة الاضطرابات وتقلبات الأسعار، كما أن الضرائب المباشرة هي بدورها تحصل سنويًا.
- **مبدأ الشمولية والعمومية:** والمقصود منه أن تكون ميزانية الدولة شاملة للنشاط المالي للدولة، بحيث تتضمن كافة الإيرادات والنفقات دون إقصاء أي جانب مهما قل شأنه⁽⁶⁷⁾.

(66) محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010م، ص170.

(67) محمد مروان السمان، محمد ظافر محيك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، الجزئي والكلي، مرجع سابق، ص300.

- **مبدأ عدم التخصيص:** تقتضي هذه القاعدة ألا يخصص إيراد معين لتغطية نفقة معينة، إذ ينبغي على السلطة التنفيذية الربط بين إيرادات معينة ونفقات معينة، فالمبدأ أن تدمج كافة الإيرادات العامة لتمويل كافة النفقات العامة، فالتخصيص من شأنه فتح الباب لتبذير أموال الدولة والإسراف فيها في حالة تجاوز مبلغ الإيرادات مبلغ الاحتياجات للمرفق، والعكس هو التقصير في الأداء إذا قلت الإيرادات عن الحاجة.
 - **مبدأ التوازن:** ويقصد به تساوي كلّ من الإيرادات ونفقات الدولة، وقد كان في الفكر المالي التقليدي القائم على فلسفة الدولة الحارسة، ولكن مع تطور دور الدولة حديثاً أصبح له مفهوم اقتصادي يشمل التوازن الاقتصادي العام، ولا يقتصر على التوازن الحسابي، وهذه الخاصية الأخيرة تسخر لخدمة المصالح العامة، وبالتالي فالموازنة العامة هي أداة لتحقيق هذا التوازن؛ ومنه التضحية بالتوازن الحسابي للموازنة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني⁽⁶⁸⁾.
- كما تجب الإشارة إلى أن تكوين الموازنة يتطلب مراحل عديدة؛ مما يستوجب على الدولة الدقة الشديدة تجاه هذا العمل، حيث إن المسؤولية تقع على عاتق السلطة التنفيذية؛ لأنها القادرة على تحقيق وتحديد الحاجات التي يتطلبها المجتمع، وكذا قدرته المالية، وقد يختلف التقدير من دولة إلى أخرى حسب الوضعية الاقتصادية لكل بلد.

(68) عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007م، ص55.

المبحث الثاني

السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

لدولة الإمارات العربية المتحدة

عند قيام الحكومة بإعداد السياسات الاقتصادية فإنها تحرص على تحديد أهدافها بدقة، والسياسة المالية كأحدى أهم السياسات الاقتصادية لها هي الأخرى أهدافها التي تسعى لتحقيقها، من خلال استخدام كلٍّ من الإيرادات والنفقات العامة⁽⁶⁹⁾.

فالسياسة المالية تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها، بالإضافة إلى تخصيص الموارد وتوجيهها نحو استخداماتها المثلى، وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تحقق التنمية الاقتصادية⁽⁷⁰⁾.

وعليه نتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: دور السياسة المالية في علاج التضخم وآثاره في الاقتصاد الإماراتي.

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في علاج الانكماش في الاقتصاد الإماراتي.

(69) إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007م، ص168.

(70) السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص342.

محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، نظرية-تحليلية - قياسية، دار غيداء، الأردن، ط1، 2010م، ص301.

المطلب الأول

دور السياسة المالية في علاج التضخم وآثره في الاقتصاد الإماراتي

تحاول السياسة المالية في دولة الإمارات العربية في العادة أن توازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة؛ حتى لا تعاني موازنتها العامة من عجز مالي يتناقض مع سياساتها الاقتصادية الأخرى⁽⁷¹⁾ والعمل على تنويع مصادر الدخل بتنويع القاعدة الإنتاجية التي تتيح زيادة الإيرادات العامة غير النفطية، وترشيد الإنفاق العام في نفس الوقت⁽⁷²⁾.

وعليه نتناول هذا المطلب في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: دور السياسة المالية في علاج الادخار والاستثمار والتنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في علاج الاستهلاك وتوزيع الدخل.

الفرع الأول

دور السياسة المالية في علاج الادخار والاستثمار والتنمية الاقتصادية

أولاً: دور السياسة المالية في علاج الادخار

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات،

أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري⁽⁷³⁾.

(71) كاظم أحمد البطاط، كاظم سعد الأعرجي، سعدية هلال التميمي، البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 97.

(72) محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، الكويت، 2002م، ص 13، 14.

(73) رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 15.

ومن المعلوم أن قدرة الدول النامية على تكوين الادخار محدودة، والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك، كما يضاعف من مشكلة الادخار في الدول النامية عدم وجود أوعية ادخارية متعددة لحمل الأفراد على الادخار، أو لتجميع المدخرات وعدم وجود سوق للأوراق المالية، أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتشجيع الادخار.

ثانيًا: آثار السياسة المالية على الاستثمار

تعتبر السياسة المالية من السياسات التي تستعملها الدول للتأثير على الاستثمار، وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وعليه سنتطرق إلى آثار السياسة الضريبية وآثار سياسة الإنفاق العام فيما يلي:

1- آثار السياسة الضريبية:

تتجلى آثار السياسة الضريبية من خلال الحوافز الضريبية التي تؤثر على اختيارات المستثمرين بين العروض الاستثمارية المتاحة، أو عندما تتضمن نتائج بعض الفرص الاستثمارية خسائر مؤكدة أو محتملة، عندما تكون نتائج الفرص الاستثمارية منخفضة العائد الخاص، ومرتفعة العائد الاجتماعي، كما تزيد أهميتها في الدول النامية التي يكون فيها نظام السوق غير فعال في تخصيص الموارد الاقتصادية؛ نظرًا لتدخل الدول في تحديد أسعار غالبية السلع وعوامل الإنتاج⁽⁷⁴⁾.

2- آثار الإنفاق العام:

من أدوات السياسة المالية التي لها أثر على الاستثمار سياسة النفقات العامة، حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة إلى توفير المناخ المناسب للمستثمر من خلال تمويل الهياكل والبنى التحتية، والتي يعجز القطاع الأهلي عن القيام بها⁽⁷⁵⁾.

(74) يونس البطريق أحمد، سعد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000م، ص 91 وما بعدها.

(75) السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 358.

وتعتبر دولة الإمارات من الدول التي تتخذ السياسة المالية كأداة للتأثير على الاستثمار المحلي والأجنبي. وقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني عالمياً في استقبال الاستثمارات الأجنبية وفق أحدث تقرير صادر عن منظمة الأونكتاد عام 2014⁽⁷⁶⁾.

وأضاف التقرير استمرار ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية على الإمارات منذ عام 2009 وحتى العام 2013 إذ احتلت بذلك المركز الثاني بعد تركيا، حيث استقبلت استثمارات أجنبية بأكثر من (5 - 10) مليار دولار؛ أي ما يقارب الـ (39) مليار درهم إماراتي لعام 2013.

وأشار التقرير إلى أن ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الإمارات قد تزامن مع انتعاشها الاقتصادي منذ عام 2009، وساعدها في ذلك القطاعان النفطي وغير النفطي، ففي القطاع غير النفطي، توسع قطاع الصناعات التحويلية بقيادة الصناعات الثقيلة؛ مثل الألمونيوم والبتروكيماويات، وقد استفادت قطاعات أخرى مثل السياحة والنقل من وجود شركتين للطيران؛ هما الإمارات والاتحاد.

ثالثاً: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

1- تعريف التنمية الاقتصادية وأهميتها:

تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية، ومن بينها نذكر ما يلي:

فيعرفها البعض بأنها العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وهي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء⁽⁷⁷⁾.

(76) كاظم أحمد البطاط، كاظم سعد الأعرجي، سعدية هلال التميمي، البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 98.

(77) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الناشر الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2003م، ص 76.

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها " العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة"⁽⁷⁸⁾.

والتنمية الاقتصادية تتمثل في زيادة الإنتاج ووسائله اللازمة التي تؤدي بدورها إلى زيادة العمالة والقضاء على البطالة، ومن ذلك زيادة الدخل الفردي الذي يعد تعبيراً عن التنمية⁽⁷⁹⁾.

كما أن التنمية الاقتصادية تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل وأرفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل⁽⁸⁰⁾.

ومن التعاريف السابقة يتضح للباحث أن تعريف التنمية الاقتصادية هو إحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها بشكل أسرع من معدلات نموها الطبيعي، كما تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي، وكذلك نصيب الفرد منه، ويعتبر هدف تنمية الدخل من أهم أهداف التنمية الاقتصادية، وأن الزيادة في معدل نمو الناتج القومي الإجمالي للفرد هو جزء مهم في عملية التنمية.

وتتجلى أهمية التنمية الاقتصادية في العنصرين التاليين:

○ **التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول المتقدمة والدول النامية:** من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدولة المتقدمة⁽⁸¹⁾.

(78) وليد الجبوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص3.

(79) الطيب داودي، الاستراتيجية المالية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008م، ص6.

(80) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص64.

(81) عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2014م، ص26.

○ التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي: إن التنمية الحقيقية لا بد أن تقوم على استقلال الاقتصاد،

وليس على التبعية، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على

حالة التبعية، وبخاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال،

والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد

ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية فلا بد من تغيير

الهيكل الاقتصادي للدولة، وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد

المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً وكاملاً.

2- السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية:

تلعب السياسة المالية دوراً إيجابياً لخلق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط

الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى

هذا الهدف، وفي كل الأحوال يجب عليها أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية، والاعتماد على

المدخرات الوطنية⁽⁸²⁾.

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية، فإن ذلك يعتمد أساساً على

تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، كما أن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية

أو تمويل التنمية الاقتصادية لا بد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من

السياسات الاقتصادية في الدول النامية.

وعليه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة، فضلاً عن تمويل

التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث إن جزءاً من

(82) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى،

2007م، ص 63.

النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديًا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، ولإشارة فإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكينزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية؛ لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف عن تلك التي تسود في الدول المتقدمة⁽⁸³⁾.

ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد؛ لتتمكن من تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد، ويكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عمومًا؛ بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات الدول النامية، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التي تفرض تقدمها، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيرًا لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلًا⁽⁸⁴⁾.

إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساسي للسياسة المالية في الدول النامية، تهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، وزيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الأهلي للدخول في

(83) حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص 182-184.

(84) فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص 347.

العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في إحداث التنمية الاقتصادية، كما أنها تلعب دورًا كبيرًا في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها⁽⁸⁵⁾.

والجدول رقم (1) يوضح بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي الرئيسية في الدول العربية في عام 2020م مقارنة بعام 2019م، والتي تشمل معدل التضخم السنوي ومعدل البطالة وعجز الميزانية ورصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتبين من هذا الجدول ارتفاع معدلات التضخم في عام 2020م مقارنة بعام 2019م في معظم الدول العربية، وخصوصًا في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي؛ مثل لبنان وليبيا واليمن والسودان، والتي ارتفعت فيها معدلات التضخم بنسب تصل إلى 17%، 22%، 26%، 81% على التوالي. مما يدل على أن أزمة جائحة كوفيد 19 قد تسببت في زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي، وعملت على تفاقم مشاكل الدول العربية ذات الاقتصادات غير المستقرة. وبالمثل ازدادت معدلات البطالة في كل الدول العربية التي تتوفر بياناتها؛ مثل مصر والبحرين والمغرب والجزائر والسودان. وأيضًا، تضاعف عجز الميزانية في الدول العربية بأكثر من ضعفين بسبب الجائحة، وتفاقمت مشاكل الحساب الجاري، والذي سجل عجزًا في كل الدول العربية باستثناء الإمارات.

(85) تسامر عبير، بوراي نجا، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر 2000-2017م، رسالة ماجستير، جامعة ألكلي محند أولحاج، 2017-2018م، ص27.

الجدول رقم (1): مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في الدول العربية (2019م - 2020م)⁽⁸⁶⁾

الدولة	معدل التضخم السنوي		معدل البطالة		عجز الميزانية		ميزان المدفوعات % الناتج المحلي الإجمالي	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019
الجزائر	3.5	2.0	15.1	11.4	-15.0	-5.1	-18.3	-9.6
البحرين	2.6	1.0	4.7	4.0	-15.7	-10.6	-9.6	-2.9
جيبوتي	2.9	3.3			-2.7	-0.8	-0.8	24.7
مصر	5.9	13.9	10.3	8.6	-7.7	-7.4	-4.3	-3.6
العراق	0.8	-0.2			-22.3	-0.8	-21.7	-1.2
الأردن	0.2	0.3	n/a	19.1	-6.7	-6.1	-5.8	-2.8
الكويت	0.5	1.1	n/a	n/a	-11.3	4.8	-10.2	8.9
لبنان	17.0	2.9			-15.3	-10.7	-12.6	-20.6
ليبيا	22.3	4.6			-7.2	8.8	-6.6	-0.3
موريتانيا	3.9	2.3			-2.6	2.8	-17.3	-10.6
المغرب	0.3	0.0	12.5	9.2	-7.1	-4.1	-7.8	-4.2
عمان	1.0	0.1			-16.9	-7.0	-14.2	-5.2
قطر	-1.2	-0.6			5.3	4.1	-1.9	2.4
السعودية	0.9	-1.2	n/a	n/a	-12.6	-4.5	-3.1	6.3
السودان	81.3	51.0	25.0	22.1	-16.9	-10.8	-15.2	-14.9
تونس	6.2	6.7	n/a	14.9	-4.3	-3.9	-7.5	-8.8
الإمارات	-1.0	-1.9			-11.1	-0.8	1.5	7.4
اليمن	26.7	10.0			-8.0	-3.8	-2.8	-7.4

وتدل هذه النتائج على أن الحزمة التحفيزية التي اتخذتها الدول العربية سوف تزيد من النمو الاقتصادي، وتساهم في التعافي الاقتصادي، اعتمادًا على حجم تلك الحزمة، فكلما زاد حجمها كلما تسارعت وتيرة النمو والتعافي، وانخفضت تداعيات الأزمة السلبية على الدولة. وفقًا لهذه التقديرات فإن بعض الدول العربية؛ مثل الكويت والإمارات والسعودية يتوقع أن تتعافى من تداعيات الجائحة بصورة أسرع من غيرها؛ بسبب ارتفاع قيمة المضاعف، وارتفاع حجم الحزمة التحفيزية المتخذة لمجابهة تداعيات جائحة كوفيد 19 إذا افترضنا استقرار العوامل الأخرى؛ مثل أسعار النفط.

(86) صندوق النقد الدولي، إبريل 2020م.

الفرع الثاني

دور السياسة المالية في علاج الاستهلاك وتوزيع الدخل

أولاً: السياسة المالية والاستهلاك

يختلف الوضع في الدول المتخلفة النامية عن الوضع في الدول المتقدمة، فالدول المتخلفة لا تمتلك جهاز إنتاج قوي، ولا تمتلك هياكل قاعدية، حيث تتميز اقتصاديات هذه الدول بالتدني في الدخل الوطني، وبناء عليه يتدنى فيها متوسط دخل الفرد، إضافة إلى عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدًا من الناتج الوطني، وعدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم، إذ نجد نظامًا مختلطًا يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، وضعف الادخار والاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والامية، وتفتقر هذه الدول إلى وجود المشروعات الأساسية، والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، من قوة محركة وطاقة ومواصلات وري وصرف وجسور ومدارس ومستشفيات... إلخ، وتعاني من عدم وجد تكاليف الإنتاج⁽⁸⁷⁾.

ويضاف إلى ذلك التفاوت الواضح في الدخل والثروة، إذ إن الجزء الأكبر من الثروة يتركز بيد فئة قليلة من المواطنين، مما يعني التوزيع غير العادل لهذه الثروات، والمعاناة من العجز في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات والميزان التجاري، مما يترك أثرًا سلبيًا على المدخرات الوطنية والقطاعات الاقتصادية⁽⁸⁸⁾. وتعود هذه السلبيات الاقتصادية إلى ضعف الموارد المالية الضريبية

(87) محمد مروان السمان، محمد ظافر محيك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، الجزئي والكلي،

مرجع سابق، ص 313.

(88) طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 211.

نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة، وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز⁽⁸⁹⁾.

ومن خلال ما تقدم نجد أن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تمويل الموازنة العامة للدولة، وليس معنى هذا أن السياسة المالية في البلاد النامية لا تولي أيًا من اهتمامها لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ إن جانبًا من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديًا إنما يرجع أولاً وأخيراً إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجهة تضخمية حال ظهورها، بل إن المسألة لا تعدو كونها ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف مقارنة بهدف آخر؛ وفق ما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي⁽⁹⁰⁾.

ثانيًا: السياسة المالية وتوزيع الدخل

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، بل لعله يفوقها جميعاً، لما في العمل من دور في عملية الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات، من تقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة للفرص المتكافئة لجمهور المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية.

هذا ولنمط توزيع الدخل أهميته الكبرى في تحديد الفئات أو الطبقات التي تملك السيطرة على الاقتصاد القومي في الدولة. كذلك نجد لنمط توزيع الدخل آثاره المباشرة على مستوى الأثمان، وحجم الاستهلاك، ونمطه ومستوى العمالة.

(89) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص 75.

(90) محمد مروان السمان، محمد ظافر محيك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، الجزئي والكلي، مرجع سابق، ص 313، 314.

ومن الواضح أن نشاط الدولة له أثر بيّن في تكييف نمط توزيع الدخل، عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق، والذي تقيد منه طبقات الدخل المختلفة، وكذا الضرائب التي تستقطع من مختلف شرائح الدخل. فيمكن مثلاً العمل على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد في شرائح الدخل الأدنى، وذلك بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم وزيادة الإنفاقات التي تعمل بصفة مباشرة على تحسين مركزهم الإنتاجي، كما يمكن من جهة أخرى العمل على إنقاص الدخل النسبي لأولئك الأفراد في شرائح الدخل العليا بزيادة العبء الضريبي عليهم والإقلال من أوجه الإنفاق التي لها صلة مباشرة بمركزهم الداخلي. هذا وتوزيع الدخل صلته الوثيقة بحجم الثروة الموروثة والتكافؤ في كسب الدخل.

وواضح أن الإقلال من التفاوت في توزيع الدخل يعمل على إنقاص حجم المدخرات، كما يحفز على الاستثمار في آن واحد، فهو يعمل على إنقاص حجم المدخرات عن طريق إنقاص دخول الأفراد في شرائح الدخل العليا، ويحفز على الاستثمار كنتيجة للتوسع في الطلب على سلع وخدمات الاستهلاك عن طريق زيادة دخول الأفراد في شرائح الدخل الدنيا، حيث الميل الحدي للاستهلاك أكبر، ومن ثم يتضح لنا أن حجم الإشباعات الكلية يتفاوت طردياً مع كمية السلع والخدمات المعدة للاستهلاك. وأن هذه الكمية بدورها تتفاوت طردياً مع حجم الجهد الإنتاجي الإنساني⁽⁹¹⁾.

وخلاصة القول: إن السياسة المالية بشقيها الإيرادي والإنفاقي تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل، عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخل القابلة للإنفاق، ومن ثم تقليل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

(91) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص 35-36.

المطلب الثاني

دور السياسة المالية في علاج الانكماش في الاقتصاد الإماراتي

تتوقف فاعلية السياسة المالية على الحالة الراهنة للاقتصاد، سواء كان في حالة رواج أو انكماش، إذ يمكن أن تؤثر على الطلب الكلي انخفاضاً وارتفاعاً باستعمال التغييرات الضريبية والاتفاقية من أجل تحفيزه واستقراره عند مستوى التشغيل، وبما يساعد على سد الفجوة بين الناتج الحقيقي والممكن، وفي هذا الإطار فإن هناك سياستين؛ إحداهما توسعية لمواجهة حالة الركود، والأخرى انكماشية لمواجهة حالة التضخم⁽⁹²⁾.

وفيما يتعلق بالسياسة المالية الانكماشية فإنها تشمل إجراءات؛ الأول: زيادة الضرائب لتقليل الدخل القابل للتصرف، ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وانخفاض الأسعار، والثاني: تخفيض الإنفاق الحكومي؛ وذلك لتقليل الطلب الكلي المباشر، إذ يعد الإنفاق الحكومي جزءاً مهماً من هذا الطلب في أسواق السلع والخدمات والموارد⁽⁹³⁾.

وعليه نتناول هذا المطلب في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: السياسة المالية وعلاج الانكماش (في ظل جائحة كورونا).

الفرع الثاني: تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(92) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص10.

محمد إبراهيم عبداللوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017م، ص169.

(93) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م، ص20.

الفرع الأول

السياسة المالية وعلاج الانكماش (في ظل جائحة كورونا)

أولاً: تداعيات الأزمة الاقتصادية خلال أزمة كوفيد -19

ظهر وباء كوفيد 19 في الصين في ديسمبر 2019م، وخلف خسائر فادحة في الأرواح والنشاط الاقتصادي. وقد اتخذت العديد من البلدان مجموعة كبيرة من الإجراءات لاحتواء تفشي الفيروس؛ مثل الإغلاق التام وحظر السفر؛ مما أدى إلى تقليص حركة الأفراد وتعطيل جزء كبير من قطاع الأعمال. وقد تأثرت كل دول العالم المتقدمة والناشئة بالوباء⁽⁹⁴⁾.

واستجابت دولة الإمارات العربية وغيرها من الدول للتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 باتخاذ العديد من السياسات المالية والنقدية السريعة وواسعة النطاق. وتهدف هذه الحزم التحفيزية إلى تخفيف الأثر المباشر للانخفاض المفاجئ في النشاط الاقتصادي على قطاع الأعمال والقطاع العائلي، والحفاظ على القدرة الإنتاجية لهذه البلدان. وعلى الرغم من تفاوت الحزم المالية والنقدية المنفذة، إلا إن معظمها كان كبير الحجم، وبعضها لم يسبق له مثيل. وتضمنت الإجراءات تدابير لمساعدة قطاع الأعمال في الاحتفاظ بالعاملين، من خلال تنفيذ بعض خطط العمل قصيرة المدى أو الإعانات للأجور، لأن إبقاءهم في وظائفهم هو وسيلة فعالة لدعم الدخل والحد من فقدان الوظائف أثناء فترة الجائحة.

ثانياً: دور السياسة المالية في تخفيف تداعيات جائحة كوفيد 19

سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على الدور البالغ الذي يمكن تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن الاقتصادي، وغيّرت الآفاق المستقبلية للمالية العامة في الاقتصادات العالمية. وقد ركزت

(94) أيمن محمد زين عثمان، أثر كوفيد 19 على الالتزامات التعاقدية بالتركيز على تطبيقات المشرع الإماراتي والقانوني الإنجليزي الجديد في خصوص عقد الإيجار، بحث قُدم ضمن الملتقى الدولي العلمي الموسم بـ "الجوانب القانونية الموضوعية والإجرائية لجائحة كورونا"، جامعة الشارقة، كلية القانون، 29/أكتوبر/2020م، ص8.

العديد من الدراسات على أهمية السياسة المالية باعتبارها أفضل أداة اقتصادية متاحة للاستجابة للتداعيات الأزمة⁽⁹⁵⁾.

ويشير الاقتصاديون إلى قدر كبير من عدم اليقين بشأن مسار الوباء والأداء الاقتصادي والمالية العامة في السنوات القادمة، الشيء الذي يحتم اتخاذ قرارات للسياسة المالية في الوقت الحاضر، بهدف تحقيق نتائج أمثل في المستقبل. كما تظهر أهمية توفر الحيز المالي الذي يسمح بتنفيذ الحزمة التحفيزية مع ارتفاع المديونية العامة بشكل حاد بسبب الوباء، بالإضافة إلى أهمية الضبط المالي (financial consolidation) المستقبلي الذي قد تدعو الحاجة إليه بعد زوال الجائحة لإعادة التوازن المالي والتخلص من العجز الناجم عنها. وبالنظر إلى عدم خطية ديناميكيات المديونية، يمكن أن تكون الآثار الاقتصادية لهذه الصدمة الكبيرة أعمق وأكثر حدة إذا وضعت المالية العامة على مسار غير مستقر⁽⁹⁶⁾.

وتشمل أدوات السياسة المالية المتاحة - لمجابهة تداعيات الأزمة - زيادة الإنفاق العام والتضحية بالإيرادات (على سبيل المثال من خلال الإعفاءات الضريبية)، والقروض الممنوحة من القطاع العام وضخ الأسهم وضمانات القروض، ويتم توفير الدعم المالي للأنشطة الاقتصادية أيضًا من خلال تأثير "عوامل الاستقرار التلقائية في النظام الاقتصادي المحلي" التي تعمل على استقرار الدخل والاستهلاك، والتي ترتبط بسمات نظام الضرائب، مثل الضرائب التصاعدية وإعانات البطالة، وتعتمد قوة تأثير العوامل التلقائية على الخصائص الهيكلية للاقتصاد المحلي فتضخمها أو تقللها⁽⁹⁷⁾.

(95) علم الدين بانقا، دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد -19 وما بعدها، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرين، العدد الثالث، 2020م، ص108.

(96) رشا عوني عبد الله العشي، دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة جامعة طنطا، 5 إبريل 2021م، ص8.

(97) <https://maa.al.com/archives/20201118/164243/>.

الفرع الثاني

تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يمكن القول: إن السياسة المالية والضريبية بشكل خاص قامت بالدور المطلوب منها في دعم الاقتصاد الإماراتي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكان لها مساهمة جادة في خفض معدلات التضخم أثناء أزمة الرهن العقاري، وأزمة كوفيد -19- التي عاشها الاقتصاد الإماراتي في تلك الفترة. من خلال استعراض السياسات المالية في دولة الإمارات نستنتج أن هناك سمات عامة اتصفت بها تلك السياسة تضمنت الآتي:

1- اعتماد جانب من الإيرادات في الموازنة على مصدر العوائد النفطية، إضافة إلى أنه بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية 5.5% من إجمالي الإيرادات العامة للإمارات خلال العام 2018، بينما شكلت عوائد النفط وأرباح الشركات المساهمة 36.1% و 32.9% على التوالي من إجمالي الإيرادات⁽⁹⁸⁾.

2- توزيع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 بواقع 1.01 تريليون درهم للقطاعات غير النفطية، مقابل 432 ملياراً للقطاع النفطي على مستوى الأسعار الثابتة، وهو دلالة على النمو المستمر لمساهمة القطاعات غير النفطية التي تقدر بنحو 70% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2018م⁽⁹⁹⁾.

3- تمثل الصناديق السيادية المملوكة للدولة صمام أمان لحقبة ما بعد النفط، وتحتل الدولة المرتبة الأولى خليجياً في حجم الأصول السيادية لتبلغ 1.19 تريليون دولار (4.37 تريليونات درهم) تعادل 14.6% من إجمالي الأصول السيادية العالمية، ومن أبرزها جهاز أبوظبي

⁽⁹⁸⁾ <https://al-ain.com/article/contribution-tax-revenues-emirates-2018>.
⁽⁹⁹⁾ <https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-03-15-1.3803623>.

للاستثمار (ثالث أكبر صندوق سيادي في العالم والأكبر في منطقة الشرق الأوسط) بقيمة 697 مليار دولار (2.557 تريليون درهم)، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية بأصول 233.8 مليار دولار (858 مليار درهم)، وصندوق مبادلة للاستثمار بأصول 229 مليار دولار (840 مليار درهم)، وفقًا لأحدث أرقام نشرتها مؤسسة معهد صناديق الثروة السيادية العالمية (إس دبليو إف آي) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم.

4- السياسة المالية سياسة إنفاقية ترتفع نسبتها من الناتج القومي وتعبّر عن تزايد دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية؛ سواء كانت في جانب الإنفاق الاستهلاكي لتقديم الخدمات الأساسية أو لأغراض الاستثمارات الكبيرة الحكومية، وهي بذلك سياسة إنفاقية توسعية لتنشيط الاقتصاد والقضاء على البطالة، إلا أنها نجحت بصعوبة في هذا المجال بسبب الضغوط التضخمية بسبب تزايد المعروض النقدي ووجود جهاز إنتاجي مرن⁽¹⁰⁰⁾.

5- تضاعف عجز الموازنة في الدول العربية بأكثر من ضعفين بسبب جائحة كوفيد 19- وتفاقمت مشاكل الحساب الجاري، والذي سجل عجزًا في كل الدول العربية باستثناء الإمارات⁽¹⁰¹⁾، ويوضح الجدول التالي مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في دولة الإمارات (2019 و2020):

(100) رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013م، ص234.

(101) علم الدين بانقا، دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19- وما بعدها، مرجع سابق، ص112.

جدول رقم (2) مؤشرات الأداء الاقتصادي

الدولة	معدل التضخم السنوي	معدل البطالة	عجز الموازنة	ميزان المدفوعات % الناتج المحلي الإجمالي
الإمارات	-1,9	-1,0	-0,8	-11,1
				-7,4
				1,5

6- تطوير البنية التشريعية التي تسعى دائماً إلى جذب وخلق مزيد من الاستثمارات، وهو ما

لاحظناه مؤخراً على سبيل المثال فيما يتعلق بتعديلات قانون تملك الأجانب، بما يعد نقلة

نوعية في قانون الشركات الإماراتي.

الفصل الثاني

السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة

- المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها.
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وآلية عملها.
- المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات.
المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في دولة الإمارات.
المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في دولة الإمارات.

الفصل الثاني

السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

بدولة الإمارات العربية المتحدة

تمهيد وتقسيم:

تلعب السياسات المالية والنقدية دورًا في التأثير على النشاط الاقتصادي؛ ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي. وقد اختلف الاقتصاديون في أي منهما أكثر تأثيرًا على الاقتصاد، إذ يرى الكينزيون أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، وأن السياسة النقدية عقيمة في تأثيرها، على عكس ما نادى به النقديون بأن السياسة النقدية هي الأكثر تأثيرًا، وأن السياسة المالية لا جدوى من استخدامها⁽¹⁰²⁾.

وتعتبر السياسة النقدية monetary policy أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، والتي تستخدم جنبًا إلى جنب مع بقية السياسات الأخرى؛ كالسياسة المالية وسياسة سعر الصرف لغرض التأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁰³⁾. والسياسة النقدية بالمفهوم الواسع تشمل كافة الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو المصرف المركزي (يقصد به هنا مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)، أو السلطات النقدية للتأثير على كمية النقود والائتمان المصرفي، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي⁽¹⁰⁴⁾.

وعليه، نتناول هذا الفصل في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها.

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات.

(102) رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، مرجع سابق، ص 65.

(103) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 59.

(104) محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، نظرية - تحليلية -

قياسية، مرجع سابق، ص 17. حميد عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي

والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م، ص 13.

المبحث الأول

ماهية السياسة النقدية وأهدافها

تلعب السياسة النقدية دوراً فعالاً في التأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة والناבעة من الفلسفة الاقتصادية للدولة⁽¹⁰⁵⁾. وتوصف تلك السياسة بأنها متشددة من أجل تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات سعر صرف العملة والمستويات العامة للأسعار، وصولاً إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي⁽¹⁰⁶⁾. وقد نصت المادة (31) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018م في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية على أهداف السياسة المالية بالقول: إن "1- السياسة النقدية تهدف إلى المحافظة على سلامة واستقرار النظام النقدي في الدولة، من أجل ضمان الاستقرار والثقة اللازمة في الاقتصاد الوطني..."

وعليه سوف نتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وآلية عملها.

(105) محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد، الجزئي والكلي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثالثة، 2009م، ص 356.

(106) رباب ناظم خزام العكيلي، توجهات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين سعر الصرف في العراق للمدة (1980-2013)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة واسط، العراق، 2016م، ص 6.

المطلب الأول

تعريف السياسة النقدية وأنواعها

تُعد السياسة النقدية إحدى أهم وسائل السياسة الاقتصادية الرامية لتحقيق الأهداف الاقتصادية حسب التوجهات العامة للدولة، ويقوم المصرف المركزي برسم وتنفيذ هذه السياسة⁽¹⁰⁷⁾.

وقد تباينت وجهات النظر حول أهمية السياسة النقدية وفقاً لطبيعة النظام الاقتصادي، ففي المرحلة الكلاسيكية كانت النظرة إلى النقود على أنها وسيلة للتبادل، ودورها محايد في التأثير على النشاط الاقتصادي⁽¹⁰⁸⁾.

وبعد خمسينيات القرن العشرين، ازداد الاهتمام بالسياسة النقدية بوصفها إحدى أهم السياسات الاقتصادية الكلية، بل عدها مؤسس المدرسة النقدية الحديثة الاقتصادي الأمريكي (فريدمان) السياسة الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي⁽¹⁰⁹⁾.

وعليه نتناول هذا المطلب في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها.

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية.

(107) أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصاريف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2008م، ص 183.

(108) محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013م، ص 328.

(109) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009م، ص 274.

الفرع الأول

تعريف السياسة النقدية وتطورها

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تُعد السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم بالمتغيرات المكونة له، وقد عرفت السياسة النقدية عدة تعاريف من قبل العديد من الاقتصاديين، نذكر منها ما يلي⁽¹¹⁰⁾:

➤ السياسة النقدية بالمفهوم الضيق هي "عملية التأثير في الاقتصاد من خلال التعامل معه بالمتغيرات النقدية من عرض نقد وسعر فائدة وائتمان". أما المعنى الواسع فهو أنها "مجموعة إجراءات تهدف إلى التحكم في الأوضاع النقدية والائتمانية في الدولة؛ تحقيقاً لأهداف اقتصادية متمثلة بالاستقرار الاقتصادي والحفاظ على قيمة العملة وزيادة الدخل والناتج القومي، وذلك باستخدام أدوات نقدية معينة"⁽¹¹¹⁾.

➤ مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"، والسلطة النقدية هنا يقصد بها بنك البنوك (البنك المركزي) في أية دولة، وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية⁽¹¹²⁾.

(110) عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015م، ص185.

(111) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 60.

(112) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013م، ص18.

- الإجراءات والقواعد التي تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي؛ وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أجل تفادي الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد عن طريق إدارة النقود والائتمان المصرفي وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد⁽¹¹³⁾.
- كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر به في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي؛ سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية، كما تعتبر أداة تأثير على عرض النقود من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية⁽¹¹⁴⁾.
- تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية، بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك هي جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي⁽¹¹⁵⁾.
- هي كل ما تقوم به السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومنتزعة⁽¹¹⁶⁾.
- مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل". ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش في حجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محدودة⁽¹¹⁷⁾.

(113) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006م، ص198.

(114) خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية، الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013م، ص295.

(115) زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، ص185.

(116) رحيب حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016م، ص177.

(117) أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصاريف مدخل تحليلي ونظري، مرجع سابق، ص183.

ويلاحظ الباحث في التعريفات السابقة إشارة إلى دور المصرف المركزي؛ كونه المتحكم في عرض النقد بشقيه القانوني والائتماني، كما أشارت هذه التعاريف إلى الأهداف المختلفة للسياسة النقدية.

ومن هذه التعريفات المختلفة للسياسة النقدية يمكن أن يستنتج الباحث تعريفاً لها يتمثل بأنها " الإجراءات والأدوات النقدية التي يتخذها المصرف المركزي للتحكم بعرض النقد، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي".

ويتضح من خلال التعريف الأخير أن السياسة النقدية هي عملية استخدام الحكومة أو السلطة النقدية للعرض النقدي، كون المصرف المركزي متحكماً مباشراً في كمية النقود المصدرة القانونية، وغير مباشر في حجم النقد الائتماني؛ لأجل السيطرة على المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد من تضخم وبطالة وانكماش وتدهور في قيمة العملة وغيرها.

ثانياً: مراحل تطور السياسة النقدية

يرجع ظهور السياسة النقدية إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث إن فكرة حيادية النقود التي نادى بها الكلاسيكيون لم تترك مجالاً للتداول في إيجاد آليات للتأثير على حركة النشاط الاقتصادي، وهو ما يعبر عنه بالسياسة النقدية (118).

ثم جاءت مرحلة خمسينيات القرن الماضي، حيث أخذت السياسة النقدية مكانها في الريادة من بين السياسات الاقتصادية الكلية، على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان زعيم المدرسة النقدية الذي ركز كل اهتمامه عليها، لبيان آلياتها ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي (119).

(118) حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر 2000-2014م، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017م، ص 25.

(119) عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سابق، ص 175.

فقد مرت السياسة النقدية بعدة مراحل إلى أن وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الحالي، فمن خلال ما يلي سنتعرف على أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة⁽¹²⁰⁾.

1. المدرسة الكلاسيكية:

يرى أنصار النظرية الكلاسيكية أن النقود مجرد وسيط في عملية النقود، متجاهلين في ذلك الوظائف الاقتصادية الأخرى، واعتبارها محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، باعتبار أن الفكر الكلاسيكي قائم على الفصل بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية⁽¹²¹⁾. ولقد اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل التي تحدد قيمة النقود والمستوى العام للأسعار، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، فالأولى نظرية كمية النقود والتي اهتمت بـ عرض النقود. والثانية نظرية الدخل، والتي بدورها اهتمت بالطلب على النقود؛ سواء عند اكتسابها أو عند إنفاقها⁽¹²²⁾.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية من وجهة نظر الكلاسيك تعتبر سياسة محايدة، يتمثل دورها فقط في خلق النقد لا أكثر ولا أقل، بقصد تنفيذ المعاملات والمبادلات التجارية فقط.

2. المدرسة الكينزية:

شهد العالم عام 1929م أزمة الكساد العظيم، والتي أثبتت فشل أفكار النظرية النقدية الكلاسيكية، حيث ظهرت النظرية الكينزية التي أكدت على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن التغير في كمية النقود يصحبه تغير في المتغيرات

(120) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 60.

(121) عباس كاظم الدعي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2014م، ص 25، 26.

(122) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 40.

الأخرى في كل من العمالة، الإنتاج، الاستهلاك، الادخار والاستثمار، وعليه يحدث تغيير في الوضع الاقتصادي ككل⁽¹²³⁾.

وقد وجه كينز اهتمامه إلى التفضيل النقدي، وأن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها⁽¹²⁴⁾.

3. المدرسة النقدية:

يرى مؤسس المدرسة النقدية الاقتصادي الأمريكي فريدمان أن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في الأجل القصير، ومستوى الأسعار في الأجل الطويل، فبحسب رأيه هناك عوامل يتوقف عليها الطلب على النقود⁽¹²⁵⁾.

(123) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 61.

(124) رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي والغربي، مرجع سابق، ص 128، 129.

(125) عباس كاظم الدعيمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 38.

الفرع الثاني

أنواع السياسة النقدية

اتفق علماء المالية العامة والاقتصاديون على أن السياسة النقدية تنقسم إلى نوعين: (126)

أولاً: السياسة النقدية التوسعية

حيث تستخدم في حالة الركود أو الكساد الاقتصادي؛ أي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الانكماش وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات البطالة⁽¹²⁷⁾، حيث تهدف السياسة النقدية التوسعية في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، أي أن التدفق الحقيقي يصبح أكبر من التدفق النقدي، وبالتالي تتخذ - ممثلة في السلطة النقدية (البنك المركزي) - إجراءات نقدية تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي، مما ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع والخدمات⁽¹²⁸⁾.

ويتحقق ذلك للبنك المركزي من خلال ما يلي⁽¹²⁹⁾:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.
- تخفيض سعر إعادة الخصم.
- دخول البنك المركزي بوصفه مشترياً وبائعاً للأوراق المتداولة في السوق المالي.

(126) أنس البكري وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010م، ص180.

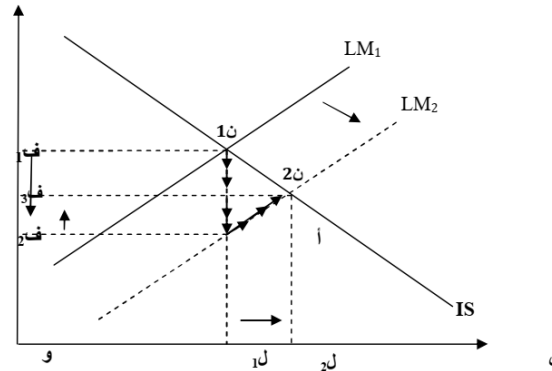
(127) علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014م، ص295.

(128) حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، مرجع سابق، ص162.

(129) أنس البكري وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 181.

حيث تسهل إحدى أو كل هذه الإجراءات سابقة الذكر، والمتخذة من طرف البنك المركزي من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، وعليه يزداد المعروض في المجتمع، مما ينجم عنه انخفاض سعر الفائدة، ويترتب عليه زيادة في حجم الاستثمار، إضافة إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف، ويتضح ذلك من خلال المنحنى البياني (1-1) الذي يبين انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين من LM_1 إلى LM_2 ، مما يترتب عليه انخفاض في سعر الفائدة، وزيادة في مستوى الدخل⁽¹³⁰⁾، كما هو موضح من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل البياني رقم (1): آلية عمل السياسة النقدية التوسعية



من خلال الشكل يتضح أن اتباع سياسة نقدية توسعية الانتقال من نقطة التوازن (ن1)، إلى نقطة التوازن (ن2)، والتي على أساسها انتقل مستوى الدخل من النقطة (ل2)، وانخفض سعر الفائدة إلى النقطة (ف3)، ونتج هذا بناءً على التفاعلات المترتبة على زيادة كمية النقود وكيفية الوصول من نقطة التوازن الأصلية (ن1) إلى وضع التوازن الجديد (ن2)، فالزيادة في عرض النقود عند نقطة التوازن الأصلية (ن1) أدت إلى وجود فائض عرض نقدي، والذي أدى إلى انخفاض سعر الفائدة عند مستوى الدخل (ل1)، وهذا يعرف بالأثر النقدي للسياسة النقدية⁽¹³¹⁾.

(130) علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عيبر شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سابق، ص295.

(131) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص30.

وفيما يخص انخفاض سعر الفائدة الذي يترتب عليه زيادة الاستثمار فإنه يؤدي كذلك إلى زيادة الطلب الكلي، بالإضافة إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل، وهذا ما يعرف بالأثر المالي للسياسة النقدية.

إذ إنه بهذه الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي - زيادة المعروض النقدي بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع - يهدف إلى زيادة حجم وسائل الدفع، وتسريع وتيرة وعجلة النشاط الاقتصادي، حتى لو كلف ذلك الارتفاع إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في المستوى العام للأسعار⁽¹³²⁾.

والجدير بالذكر هو أن اتباع هذه السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى خفض القوى الانكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة وقوية⁽¹³³⁾.

ثانيًا: السياسة النقدية الانكماشية

الهدف من اتباع هذه السياسة هو علاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها الاقتصاديات القومية للبلدان، وعليه تتبع السلطات النقدية - البنك المركزي - الحد من خلق أدوات نقدية؛ بمعنى الحد من خلق النقود والتخفيض من المعروض النقدي، مما يترتب عليه الانخفاض في دخول العائلات والأفراد والمؤسسات، وهذا ما يؤدي إلى الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

وباتخاذ أدوات السياسة النقدية كحلٍ للحد من ظاهرة التضخم تلجأ البنوك المركزية إلى اتخاذ التدابير التالية⁽¹³⁴⁾:

(132) حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014م، ص153.

(133) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص32.

(134) أنس البكري وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 180، 181.

أ) رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي، وهو ما ينجم عنه التقليل من إقبال البنوك المركزية على إعادة خصم الأوراق التجارية، وعليه تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية، مما ينتج عنه تقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق.

ب) دخول البنك المركزي بوصفه بائعاً للسوق المفتوحة، مما يسبب ضغطاً عليه للقيام بضخ حجم كبير للأوراق التجارية، مقابل امتصاصه لحجم السيولة النقدية المتداولة في السوق.

ج) كذلك من خلال انتهاج هذه السياسة يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تقل مقدرتها على الإقراض.

وما سبق يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي انخفاض الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل، ومن ثم امتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع، وهو ما يحد من التضخم⁽¹³⁵⁾.

(135) علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 296.

المطلب الثاني

أهداف السياسة النقدية وآلية عملها

احتلت السياسة النقدية أهمية كبيرة في سياسات الاقتصاد الكلي؛ كونها تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود والطلب عليه، وتحقيق الاستقرار في سوق الصرف والأسعار والاستخدام⁽¹³⁶⁾.

وعليه، نتناول في هذا المطلب أهداف السياسة النقدية (الفرع الأول)، ونتناول آلية عمل السياسة النقدية وعوامل نجاحها (الفرع الثاني).

الفرع الأول

أهداف السياسة النقدية

إن للسياسة النقدية أهدافاً على المستوى الاقتصادي، ويتجسد ذلك من خلال الدور الذي تلعبه من خلال إحداث الاستقرار الاقتصادي، وتختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى التطور والنمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، بل قد تختلف في نفس البلد الواحد من مرحلة إلى أخرى تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في تلك المرحلة⁽¹³⁷⁾.

ويلاحظ أنه لا يسع السياسة النقدية بمفردها أن تحقق كل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ما لم يكن هناك انسجام وتناسق مع بقية السياسات الحكومية الأخرى (الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الثقافية....)⁽¹³⁸⁾.

(136) رحيب حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، مرجع سابق، ص 17.

(137) أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، مرجع سابق، ص 89.

(138) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 65-66.

ويمكن إجمال أهداف السياسة النقدية في الآتي:

1. استقرار المستوى العام للأسعار:

تعد المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية⁽¹³⁹⁾. وأغلب المدارس الاقتصادية (الكينزية، الكلاسيكية، مدرسة التوقعات الرشيدة) تؤكد وتتفق على فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستوى الأسعار وعلى مدى استقرارها⁽¹⁴⁰⁾، فعدم الاستقرار يعرض اقتصاد البلد إلى هزات نقدية عنيفة وأزمات تضخمية بسبب تقلبات الرواج والكساد، ففي حالة التضخم تنهار قيمة العملة المحلية وتتدهور بالإضافة إلى زيادة القدرة الشرائية، كما أنه في حالة الكساد تعم البطالة وتتفاقم معدلاتها.

فمعالجة استقرار الأسعار لا يتم إلا عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق سنّ القوانين وإصدار المراسيم والتشريعات القانونية والمالية والسياسية والاقتصادية التي بفضلها تكون سياسات عديدة؛ منها السياسة النقدية.

فاستهداف السياسة النقدية لعلاج التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، ومن هنا يبرز أثر النقود على مستوى الأسعار، بدليل أن التضخم لم يظهر في اقتصاد المقايضة⁽¹⁴¹⁾.

2. استقرار أسعار الصرف:

يرتبط هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً بالهدف الأول، وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية؛ لأنه إذا افترضنا انخفاض الأسعار المحلية في دولة ما فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في الصادرات، وبالتالي يزيد الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار، وزيادة الطلب على العملة سوف يؤدي

(139) زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 187.

(140) عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سابق، ص 178.

(141) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 93.

إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، أما في حالة ما إذا ارتفعت الأسعار في دولة ما فإن هذا يعني أن صادراتها سوف تنخفض، وسوف ينخفض بالتالي الطلب على عملة تلك الدولة، ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى⁽¹⁴²⁾.

3. التوظيف الكامل:

يعد ضمان التوظيف الكامل أو إلى مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية. فالنظرية الكينزية ترى المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية؛ لأن تلك الزيادة تمثل دخولاً تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة، حيث إن السياسة النقدية تعمل على تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للاقترب من مرحلة التوظيف الكامل.

أما النقديون فلم يتفقوا مع الكلاسيك في التشغيل الكامل لأنهم يؤمنون بوجود البطالة، زعمًا منهم أن البطالة لا تعالج دائمًا بالسياسة النقدية التوسعية، حيث إنها تفشل في تحقيق ذلك على المدى البعيد، بل إنها تكون سببًا في إحداث التضخم، لكنها أحيانًا قد تصيب في الأجل القريب (القصير).⁽¹⁴³⁾

نستنتج مما سبق أن للسياسة النقدية دورًا فعالاً في القضاء على البطالة وتحقيق التوظيف الكامل، عن طريق تقوية وزيادة الطلب الفعال، فعندما تسعى السلطات النقدية إلى زيادة العروض النقدية تنخفض أسعار الفائدة، وبالتالي يلجأ رجال الأعمال إلى الإقبال على الاستثمار فتتخفض معدلات البطالة.

(142) زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 188.

(143) عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سابق، ص 180.

4. تشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية:

تسعى الدول الصناعية والنامية على حد سواء إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، بهدف تحقيق معدلات نمو مستقرة للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدانها، والرفع من مستوى متوسط الدخل الفردي الحقيقي، حيث تسعى الدول إلى بلوغ هذا بحسب قدرة كل دولة ومؤهلاتها الاقتصادية ومواردها المتاحة.

وبعد الحرب العالمية الثانية اهتم المفكرون الاقتصاديون بقضية النمو الاقتصادي، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية؛ ومنها السياسة النقدية في النمو الاقتصادي، وما لها من تأثير على التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك بداية من خمسينيات القرن الماضي من خلال الاهتمام الذي حظيت به السياسة النقدية من خلال سن القوانين والتعديلات على مستوى قرارات الحكومات⁽¹⁴⁴⁾. ويلاحظ أن للسياسة النقدية دورًا كبيرًا في إحداث وخلق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، خاصة إذا ما تفاعلت مع العوامل الأخرى؛ كتوافر الموارد الطبيعية والقوة العاملة المؤهلة وتوافر الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث إنه لا يمكن أن تقوم قائمة لنجاعة السياسة النقدية ما لم يكن هناك تنسيق بينها وبين العوامل الاقتصادية الأخرى، مع أنه لا يمكن إغفال امتزاج السياسة النقدية بالسياسة المالية لإحداث نمو اقتصادي ناجح في الدول الصناعية، وكذلك إحداث تنمية اقتصادية في الدولة النامية.

5. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

إن ميزان المدفوعات يعتبر في المقام الأول ظاهرة نقدية، وليس ظاهرة حقيقية، وأن مشكلة اختلال ميزان المدفوعات إنما هي محصلة لعدم التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود داخل الاقتصاد القومي. ولذا فإن السياسة الأنجع لذلك هي تفعيل وحوكمة أدوات السياسة النقدية.

(144) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 98.

ويجب على السلطات النقدية اتباع إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان مدفوعاتها كلما كانت الدولة تمتلك احتياطات نقدية صغيرة، وليست لها القدرة الكافية للحصول على قروض من الخارج بشروط ميسرة، وبالتالي فإن نظام التعويم في هذه الحالة أكثر ملاءمة، وكلما كانت الدولة تملك احتياطات نقدية كبيرة، انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية⁽¹⁴⁵⁾.

6. استقرار الأسواق المالية:

إن استقرار الأسواق المالية مرهون بالاستقرار في أسعار الفائدة؛ لأن حالة عدم التأكد بالنسبة للظروف المستقبلية تحدثها التقلبات في أسعار الفائدة⁽¹⁴⁶⁾، فنجد جميع السلطات النقدية لحكومات دول العالم تسعى من أجل خلق نظام مالي مستقر وقادر على تجنب الأزمات النقدية والمالية، حيث أفرزت العديد من الدراسات الاقتصادية أن هناك علاقة عكسية بين التغيرات في أسعار الفائدة والتغيرات في أسعار الأسهم، وبالتالي يمكن للمصارف المركزية التأثير بطريق غير مباشر في أسعار الأوراق المالية من خلال التحكم في أسعار الفائدة.

7. استيعاب الصدمات الناجمة عن التقلبات الاقتصادية:

إن الاقتصاديات عمومًا تتميز بتقلبات ذات طابع دوري. وتستطيع السياسة النقدية أداء دور مهم في تخفيف الآثار السلبية لهذه التقلبات بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في أوقات الانكماش، وسياسة ائتمانية تقييدية في دورة الرواج، والتي عادة ما ينتج عنها معدلات تضخم مرتفعة.

(145) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص100.

(146) عباس كاظم الدعيمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، مرجع سابق، ص104.

8. تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمار:

تسعى السياسة النقدية من خلال إدارة أدواتها إلى جمع وتعبئة المدخرات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في البلد، بالإضافة إلى رفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل القومي، أما فيما يخص جانب الاستثمار فإن السياسة النقدية تعمل جاهدة على توجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تكون محل اهتمام الدولة، من أجل تطويرها والاعتماد عليها، لأن من شأنها أن تساهم بشكل أكبر من القطاعات الأخرى، وغالبًا ما نجد الدول أكثر اهتمامًا بالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي أكثر من باقي القطاعات الأخرى⁽¹⁴⁷⁾.

(147) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م، ص430.

الفرع الثاني

آلية عمل السياسة النقدية وعوامل نجاحها

تتلخص آليات وعوامل نجاح السياسة النقدية في الإصلاحات الراهنة الواجب تنفيذها في مجال النقد، والتي ينبغي على الحكومات العمل على إنجاحها، بالإضافة إلى تحريرها من العراقيل الخارجية التي تعيق عملها كسلطة نقدية⁽¹⁴⁸⁾. ومن أبرز تلك العوامل نذكر:

1- استقلالية المصرف المركزي:

إذا كان استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية التي أصبحت بدورها الوظيفة الأساسية للمصرف المركزي، فلا بد إذن من توفر المناخ المناسب لقيامه بدوره على النحو الذي يمكنه من تحقيق هذا الهدف، وهنا ثارت مشكلة تبعية المصرف المركزي للسلطة التنفيذية، واضطراره لتنفيذ أوامره الخاصة بتوجيه السياسة النقدية بما يتفق والأهداف المراد تحقيقها. على إثر هذا التعارض بين الهدفين السابقين فرضت مسألة استقلالية المصرف المركزي نفسها باعتبارها الشرط اللازم لوضع وتنفيذ السياسة النقدية؛ من أجل وضع تحقيق الأسعار والمحافظة على قيمة العملة.

والحجة التي تطرح نفسها بشأن استقلالية المصرف المركزي هي مصادقية السياسة النقدية وقدرتها على التحقيق، والإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار، وحد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، وبالتالي تكون السياسة النقدية أكثر فعالية.

(148) علي بلكبير، فارس طلوش، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014م، ص 27.

2- أدوات التقييم والرقابة للسياسة النقدية:

تمتلك الدول للرقابة النقدية أدوات غير مباشرة تقوم على السوق لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، وتستخدم الأدوات النقدية القائمة على السوق للتأثير على النقود والائتمان وأسعار الفائدة بطريقة غير مباشرة، من خلال إجراء تغييرات في أحوال السيولة المتعلقة بالبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية.

ولا بد من إدخال أدوات جديدة تقوم على السوق لتمكين المصرف المركزي من توقع حدوث تطورات الاحتياطي، وامتصاص أو توفير السيولة المصرفية بناءً على مبادرة منه وبصورة مرنة (149).

وتتمثل هذه الإجراءات الجديدة في إدخال أدونات الخزنة، وإجراءات المزايدة العلنية لمثل هذه الصكوك، بالإضافة إلى تسهيلات إعادة التمويل بالمصرف المركزي وتطوير أسواق رأس المال. أما فيما يخص الأدوات المباشرة فلا يمكن إنكار قوتها وفعاليتها وفورية آثارها في مواجهة المشكلات الاقتصادية، إلا أنها تعد من الخطوات الضرورية لتحقيق الإصلاح المالي؛ من أجل منع حدوث تقلبات مفرطة في أسعار الفائدة أو توسع مفرط في الائتمان.

وأكثر الأدوات المباشرة شيوعاً هي ضوابط أسعار الفائدة والائتمان والإقراض المباشر، أما الأنواع الرئيسية للأدوات غير المباشرة فهي عمليات السوق المفتوحة واشتراطات الاحتياطي وتسهيلات الإقراض التي يوفرها المصرف المركزي.

فالأدوات غير المباشرة أصبحت أكثر فعالية من الأدوات المباشرة في البيئة الاقتصادية الراهنة التي تزداد انفتاحاً، حيث أصبحت تعمل في المقام الأول من خلال السوق عن طريق تصحيح الطلب والعرض على الكتلة النقدية.

3- إصلاح القطاع المصرفي:

(149) أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005م، ص 229.

يعاني القطاع المصرفي في العديد من الدول بشكل عام من أوجه الضعف والمشاكل التي قللت من قدرته على القيام بدوره التنموي المنشود، متأثرًا في ذلك بالاختلالات العامة في الاقتصاد. وترتبط حالة الضعف بثلاثة أمور، أول هذه الأمور: معدلات الفائدة الحقيقية السالبة التي لم تمكن الجهاز المصرفي من حشد المدخرات المحلية بالكفاءة اللازمة. أما الأمر الثاني: فهو تراكم الديون المتعثرة في المصارف التي أخذت في ضوء ذلك بالإحجام عن التوسع في أنشطتها الإقراضية، وحصرها في نطاق محدود، وبدوره أدى هذا الأسلوب إلى تركيز الائتمان في عدد محدود من العملاء وارتفاع المخاطر المرتبطة به. والأمر الثالث: مرتبط إلى درجة كبيرة بالأمرين السابقين؛ حيث يكمن في عدم تمكن المصارف من تطوير قدراتها الفنية، وتوسيع نطاق خدماتها لمواكبة التغير في طبيعة الاحتياجات التمويلية في الاقتصاد.

ومن عوامل الضعف التي اتصف بها القطاع المصرفي تدني القاعدة الرأسمالية للمصارف، وضعف المنافسة فيما بينها في ضوء تركيز النشاط المصرفي حول عدد قليل منها، بالإضافة إلى غياب التعاون بين البنوك وأسواق مالية نشطة، سواء لإصدار وتداول أدوات نقدية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وغياب رقابة مصرفية فاعلة في المصرف المركزي؛ وذلك بسبب ضعف الإجراءات المنظمة ونقص المعايير والإجراءات الرقابية، وبالتالي غياب الركيزة الأساسية لتطوير السياسة النقدية وإدارتها⁽¹⁵⁰⁾.

(150) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 70.

المبحث الثاني

فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدولة الإمارات

إن للسياسة المالية والنقدية دوراً مهماً في إطار السياسة الاقتصادية، ويسعى كل منهما إلى تحقيق أهداف مشتركة، ويبرز دور السياسة النقدية من خلال التأثير على عرض النقد وكلفة الائتمان، بينما تقضي السياسة المالية دورها من خلال إدارة الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام، وأن الاقتراض من البنك المركزي وتمويل عجز الموازنة وتعامل الحكومة بالسندات هي عمليات ذات مدلولات نقدية، إذ إن تأثير الأولى هو على السيولة المحلية، فيما تؤثر الثانية على سعر الفائدة، ومن جانب آخر قد يقوم المصرف المركزي بالتأثير على عرض النقد وعلى العمليات الجارية للحكومة؛ حيث إن قيام الحكومة بعمل الديون قصيرة الأجل قد يتطلب من المصرف المركزي أن يمارس عمليات السوق المفتوحة لتحسين الاستقرار في سوق السندات، ولذلك فإن الإجراءات الأساسية المتعلقة بالموازنة العامة والدين العام تظهر تأثيراتها على الوضع النقدي، وإن لم تحدد لها أهداف نقدية، وأن التقلبات الكبيرة في معدل نمو كمية النقود تؤدي إلى اختلال التوازن النقدي.

وتعمل السياسة النقدية على تنظيم الطلب الكلي على الإنتاج لتحقيق نشاط اقتصادي مناسب، إلى جانب السياسة المالية وسياسة الإنفاق والإيراد الحكومي، وفي هذا الصدد تقوم البنوك المركزية بتنظيم عرض النقد والتأثير على الائتمان، وذلك من خلال سيطرتها على إصدار العملة وتنظيمها، لما تخلقه المصارف التجارية من نقود أو ائتمان⁽¹⁵¹⁾.

وعليه نتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في دولة الإمارات.

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في دولة الإمارات.

(151) رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، مرجع سابق، ص 81.

المطلب الأول

أدوات السياسة النقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة

يعد المصرف المركزي المسؤول الأول والمباشر عن إدارة ورسم السياسة النقدية، بحسب نصوص المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018م في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية المعدل بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2020م⁽¹⁵²⁾.

حيث إن أدوات السياسة النقدية تعتبر نقطة البداية داخل آلية انتقال السياسة النقدية بالنسبة للسلطات النقدية، كما أنها تستهدف الحفاظ على أوضاع نقدية وأئتمانية ملائمة وصلبة في ظل اقتصاد سليم وقوي، حيث يمكن للمصرف المركزي استخدامها للتأثير الإيجابي على الأهداف.

كما سنحاول الوقوف على أهم أدوات السياسة النقدية من خلال هذا المطلب، ويمكن تصنيف الأدوات إلى مجموعتين؛ الأولى كمية، والثانية كيفية.

وعليه نتناول هذا المطلب في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة).

الفرع الثاني: الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة).

(152) نصت المادة الرابعة من المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018م في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية المعدل بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2020م على أنه: "يتولى المصرف المركزي ممارسة المهام والاختصاصات الآتية: أ-وضع وتنفيذ السياسة النقدية مع الأخذ بالاعتبار الاستراتيجية العامة للدولة...".

الفرع الأول

الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)

تتمثل الأدوات الكمية في: سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، وسنتناول كل أداة على حدة فيما يلي:

1. سعر الخصم:

سعر الخصم؛ ويطلق عليه أحياناً سعر إعادة الخصم⁽¹⁵³⁾ يعرف بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من البنوك التجارية، نظير ما يقدمه إليها من قروض وسلفيات مضمونة بأوراق مالية معينة يحددها البنك المركزي، أو لقاء إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأوراق مالية أو أدونات حكومية، لذلك يطلق عليه أحياناً (سعر البنك) حيث تطلق عليه هذه التسمية؛ لأنه يشكل حجر الأساس الذي يضعه البنك المركزي، ويبنى عليه هيكل أسعار الفائدة في الاقتصاد. وغالباً ما يطلق عليه "سعر الخصم"، وأيضاً يسمى سياسة سعر الفائدة بناءً على أن البنك المركزي يعتمد من خلالها إلى الرفع أو خفض من سعر الفائدة؛ من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، وتنبتق هذه السياسة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير لمنح التمويل. إذ إن التغير في سعر إعادة الخصم لا يقتصر أثره في سعر الخصم وحجم الائتمان، وإنما يؤثر أيضاً على الكمية الإجمالية للنقود المتداولة.

وتعد أداة سعر إعادة الخصم أقدم الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، حيث كانت هي الأداة الأساسية للاستخدام من قبل السلطات النقدية- المصرف المركزي- بهدف التأثير على حجم

(153) زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 193.

الائتمان، لكن بدأت هذه الأداة تفقد أهميتها عامًا تلو الآخر جراء ظهور عمليات السوق المفتوحة في ثلاثينيات القرن العشرين.

ونجد أن النظرية التي تستند إليها سياسة إعادة الخصم كأداة مهمة للسيطرة على الائتمان أن كل تغير في سعر الخصم يصحبه تغير في معدل الفائدة في أسواق النقد المحلية، وذلك من خلال تأثيرها على العرض والطلب على النقود والائتمان وعلى التدفق الدولي لرأس المال، وهذا يؤثر على الأسعار والتكاليف والإنتاج والتجارة.

ولا يمكن إهمال فعالية سعر إعادة الخصم وعدم اللجوء إليه كأداة من أدوات السياسة النقدية، إذ يلاحظ أن أغلب البنوك المركزية تلجأ كثيرًا إلى استخدام هذه الأداة إلى جانب أدوات السياسة النقدية الأخرى للتأثير في حجم الائتمان الممنوح، كما يعتبر كآلية في يد السلطة النقدية لكبح الضغوط التضخمية، وكأداة فعالة لتنشيط الفعاليات الاقتصادية في حالة الركود⁽¹⁵⁴⁾.

2. عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل المصرف المركزي في سوق الأوراق المالية (البورصة) وصفه بائعًا أو مشتريًا للأوراق المالية والتجارية والأوراق المالية الحكومية (أذونات الخزينة)، وما لديه من احتياطي من العملات الأجنبية والذهب، وذلك بهدف التأثير على حجم السيولة والعرض الكلي للنقود بالتخفيض والزيادة في حجم السيولة لدى البنوك التجارية، للتأثير على قدرتها في منح الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة⁽¹⁵⁵⁾.

فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود (سياسة توسعية) يقوم المصرف المركزي بعملية شراء الأوراق المالية والتجارية، ويدفع مقابل الشراء شيكات مسحوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات

(154) رحيب حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي والغربي، مرجع سابق، ص192.

(155) عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سابق، ص187.

تودع في البنوك التجارية، وبالتالي يكون بإمكان هذه الأخيرة أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع، ومن ثم يزداد المعروض النقدي⁽¹⁵⁶⁾.

أما إذا كان هدفه هو انتهاج سياسة انكماشية لامتناس جزء من المعروض النقدي فإن المصرف المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية والتجارية والحكومية، مقابل أن يدفع المركزي، وهذا ما يجعل البنوك التجارية تفقد جزءاً من احتياطاتها من النقود السائلة، وبالتالي تنحصر وتقل قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود، وأخيراً يقل المعروض النقدي في الاقتصاد ككل⁽¹⁵⁷⁾.

وعند ظهور أزمة الكساد العظيم 1929م احتلت عمليات السوق المفتوحة مكانها الواسع بين السياسة النقدية، وتوسع استخدامها في العديد من المصارف المركزية، مما ساعد على الزيادة الكبيرة في حجم أنواع الأوراق المالية والحكومية، وتوسيع أسواق المال وزيادة فعاليتها.

ومن المفيد التأكيد هنا على أن الهدف الرئيسي الذي يرمي إليه المصرف المركزي من خلال تدخله في السوق النقدية بعمليات السوق المفتوحة هو مراقبة تنظيم عرض النقد، من خلال التأثير في سيولة المصارف التجارية وقدرتها على خلق الائتمان، لهذا فإنه لا يبالى بالربح أو الخسارة التي يمكن أن تنتج عن مزاولته لعمليات السوق المفتوحة.

ومن ناحية أخرى تتطلب عمليات السوق المفتوحة سوق مال نشط، وقوي، وواسع ومنظم، وهذا مما لا يتوفر في معظم اقتصاديات البلدان النامية؛ باعتبار أن أسواقها ناشئة، وتتسم الأوراق المالية فيها بالضيق ومحدودية التداول، ومن ثم فإن تدخل البنك المركزي بعمليات البيع والشراء بنطاق واسع سيخلق تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية؛ مما يترتب عليه زعزعة المراكز المالية للبنوك التجارية، وزعزعة الثقة في مستقبل الأوراق المالية.

(156) عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سابق، ص 199.

(157) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 25.

3. معدل الاحتياطي القانوني:

يقصد بنسبة الاحتياطي الإلزامي نسبة من الإيداعات (إلزامية) يتم الاحتفاظ بها في الرصيد الدائن لحساب البنك التجاري لدى المصرف المركزي، وتعد هذه النسبة إلزامية يحتفظ بها المصرف المركزي، وله الحق في تغييرها متى دعت الضرورة لذلك، وإذا لم يره مناسباً⁽¹⁵⁸⁾.

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي وضعت اشتراطات قانونية تلزم البنوك التجارية على الاحتفاظ بها بحد أدنى من ودائعها على شكل أرصدة نقدية بحسابها الجاري لدى المصرف المركزي، وذلك بالاستناد إلى نسبة ثابتة من ودائعها تحت الطلب.

ويخول القانون السلطات النقدية عادة بصلاحية تحديد النسب الدنيا للاحتياطي، وذلك من خلال التحكم المباشر، وضبط المعروض النقدي وإضفاء الأمان على الجهاز المصرفي، حيث إنه لا تصبح هذه النسب أداة فعالة من أدوات السياسة النقدية ما لم يتوفر للبنك المركزي سلطات لتغييرها⁽¹⁵⁹⁾.

وتختلف أداة نسبة الاحتياطي القانوني عن عمليات السوق المفتوحة وأداة سعر إعادة الخصم في أنها تؤثر على العرض الكلي للنقد، من خلال مضاعف خلق النقود.

أما عن آلية عمل هذه الأداة فحين حدوث حالة من التضخم يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي ينخفض مضاعف خلق النقود؛ مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الائتمانية بأضعاف هذا الارتفاع في نسبة الاحتياطي القانوني، ويحدث العكس عندما يهدف البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية، أو عند حاجته إلى بسط الائتمان.

(158) عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سابق، ص 206.

(159) أكرم محمود الحوراني، عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 224.

ورغم ما يؤخذ على أداة نسبة الاحتياطي القانوني من تحفظات من حيث انخفاض المرونة وضعف الفعالية، إلا أنها تلائم تمامًا اقتصاديات البلدان النامية، حيث لا يحتاج تطبيقها إلى وجود أسواق مالية ونقدية متطورة وواسعة⁽¹⁶⁰⁾.

(160) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 71.

الفرع الثاني

الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة)

يستخدم المصرف المركزي - إلى جانب الأدوات الكمية - الأدوات النوعية التي تؤثر في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث إن هذه الأدوات (النوعية) قد اعتمدتها المصارف المركزية نظراً لعدة اعتبارات؛ من أهمها محاولة تلافي العيوب التي تتولد عن الاعتماد على الأدوات الكمية وحدها للتأثير على عرض النقود، وتستخدم كذلك لمساعدة وتقوية الأدوات الكمية⁽¹⁶¹⁾.

بالإضافة إلى أن الأدوات الكيفية (المباشرة) تهدف إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان، وليس على حجم الائتمان الكلي، عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني.

وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1. وضع سقفٍ للقروض:

تقوم بموجبه السلطة النقدية بوضع سقفٍ معين لحجم القروض التي يمكن منحها للعملاء والزبائن من قبل البنوك التجارية، مثال ذلك ألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الممنوحة نسبة معينة، وفي حال ما إن تجاوزت البنوك التجارية هذا السقف المحدد من قبل السلطة النقدية فإن هذا يؤدي بها إلى فرض عقوبات متفاوتة من دولة إلى أخرى⁽¹⁶²⁾.

2. النسبة الدنيا للسيولة:

يقوم المصرف المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة دنيا، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول؛ وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من طرف

(161) أكرم محمود الحوراني، عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 227-230.

(162) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 71.

البنوك التجارية المانحة للقروض؛ بسبب ما لديها من أصول - في محفظتها المالية - مرتفعة السيولة.

3. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

الهدف من هذه الآلية هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات على صيغة ودائع البنك المركزية لمدة معينة، وبما أن المستوردين في كثير من الأحيان يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم، فهم يلجؤون في الغالب إلى الاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من حجم القروض، وكذلك إلى رفع الواردات⁽¹⁶³⁾.

4. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

حيث تعتمد البنوك المركزية إلى استعمال هذه الوسيلة في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محددة الأثر والفعالية، ومن خلالها تقوم البنوك المركزية بالقيام ببعض مهام البنوك التجارية وتقديم بعض الوظائف التي تعتبر من اختصاص البنوك التجارية، وقد يكون بصورة دائمة أو استثنائية كأن تقوم البنوك المركزية بوظيفة منح القروض لبعض القطاعات الأساسية التي تحتاج إلى تمويل مستعجل، في حالة ما إن عجزت البنوك التجارية عن ذلك⁽¹⁶⁴⁾.

(163) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 71.

(164) هيكل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، مرجع سابق، ص 265.

5. التعليمات والأوامر المباشرة والملزمة:

تتمثل في مجموعة من الأوامر والتعليمات المباشرة الصادرة عن السلطة النقدية (المصرف المركزي) والموجه للبنوك التجارية، حيث تعتبر توجيهات إلزامية التنفيذ وقد تتعرض للمساءلة القانونية في حالة عدم تطبيقها والالتزام بمحتواها. ومن هذا المنطلق تظهر قوة وصلاية المصرف المركزي والسلطة النقدية ككل في علاقتها مع البنوك التجارية، حيث إن هذه التوجيهات والأوامر قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع المعنوي، أو ما يسمى بالنفوذ الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها وتوجيهها المصرف المركزي.

6. الرقابة:

تتمثل في الرقابة التي يشرف عليها المصرف المركزي على البنوك التجارية النشطة في السوق المصرفية؛ باعتباره بنك البنوك ورأس هرم السلطة النقدية، ونجد هذه الخاصية لازمة في النظام المصرفي الإسلامي.

7. الجزاءات:

تعد الجزاءات آخر أسلوب تلجأ إليه المصارف المركزية كسلطة نقدية على البنوك التجارية لضمان حسن سياستها وسيادتها على البنوك التجارية، ولضمان السير الحسن للسوق النقدية⁽¹⁶⁵⁾.

(165) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 80.

المطلب الثاني

فعالية السياسة النقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تنصب فاعلية السياسة النقدية والمالية على أكثر السياستين تأثيراً على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدواتها، فلقد سيطرت الأفكار الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية في فاعلية السياسة المالية. وفي نهاية الستينيات من القرن الماضي جاء النقوديون بزعامة (ملتون فريدمان) الذين أكدوا على فاعلية السياسة النقدية كمصدر للاستقرار الاقتصادي⁽¹⁶⁶⁾.

حيث لا ينظرون إلى النقود كوسيط للتبادل ولكن كسلعة ثمينة يطلبها الناس كما يطلبون أي سلعة أخرى؛ أي أصل من الأصول التي يمتلكها الأفراد، وعلى ذلك فإن النقود مثلها مثل غيرها من السلع تطلب لأنها تشبع الحاجات وتحقق الخدمات، فالتوسع النقدي السريع يولد رواجاً اقتصادياً، ويؤدي إلى رفع معدل التضخم، وعندئذٍ تقوم السلطة النقدية بمحاولة إيقاف التضخم باستخدام الأساليب النقدية لخفض كمية النقود، الأمر الذي يدفع الاقتصاد إلى الانكماش⁽¹⁶⁷⁾.

ونعني بفاعلية السياسة النقدية قدرة السلطة النقدية على التأثير والتحكم بعرض النقد والانتماء بما يتفق والأهداف المطلوبة.

ويمكن القول؛ إن فعالية السياسة النقدية تنحصر في جودة وكفاءة تنفيذ النقاط الآتية:
- تعتمد فعالية السياسة النقدية على مدى إمكانية استخدام أدواتها في تحقيق الغرض الأساسي من استخدامها؛ سواء في الحد من التضخم أو معالجة الركود، فضلاً عن الحث على السير على خطى النمو الاقتصادي.

(166) مهدي خليل شديد، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ومصر للمدة من 1980 - 2003، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2006م، ص 11.
(167) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004م، ص 438.

- ترتبط فعالية السياسة النقدية بمدى التوافق في اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأداة أو تلك من أدوات السياسة النقدية في معالجة الأوضاع النقدية غير المرغوب فيها. وهذه المهمة تكون مرتبطة بوجود سلطة نقدية ذات كفاءة عالية متمكنة من أدواتها، وتتمتع باستقلالية في اتخاذ القرار⁽¹⁶⁸⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسات الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - سواء أكانت هذه السياسات نقدية أم غير ذلك من السياسات - تتميز بقدرتها على تخفيض جزء من التقلبات في النشاط الاقتصادي، وليس بالضرورة أن تزيل هذه التقلبات بشكل كامل، وبالتالي فإن هذا الأمر يجعل المراد من الاستقرار الاقتصادي منع حدوث الانحرافات الكبيرة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي. وعليه نتناول هذا المطلب في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: أهمية التكامل بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية في علاج التضخم والانكماش في دولة الإمارات.

(168) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 81.

الفرع الأول

أهمية التكامل بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن الخلاف بين الاقتصاديين حول مدى نجاعة كلتا السياستين؛ لم يعد جدلاً كبيراً، حيث أجمع الاقتصاديون على ضرورة التكامل بين السياستين والتنسيق الأمثل بينهما؛ لما يظهر من تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة الاقتصادية ككل، فضرورة التفاعل والتكامل بين مختلف السياسات حتمية اقتصادية، ولا تتأتى فعالية كل سياسة على حدة، والملاحظ أن تطبيق السياسة المالية والنقدية يعاني في كثير من البلاد النامية من وجود معوقات تحول دون ارتقائها إلى المستوى المطلوب، هذا بالرغم من الإصلاحات التي تبنتها هذه الدول على أكثر من صعيد، فالسياسات المالية تبقى الأداة الأكثر استخداماً لتعبئة الموارد لتمويل التنمية⁽¹⁶⁹⁾.

1. التكامل بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق مستوى التشغيل الكامل⁽¹⁷⁰⁾:

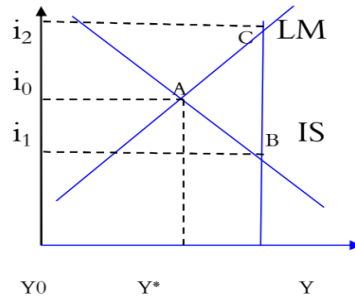
إن سعي الدولة للوصول إلى الاستخدام الكامل ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد، يدفع بها إلى البحث عن السياسة الأمثل لتحقيق هذه الأهداف، والملاحظ أن كلا السياستين النقدية والمالية تعمل بآلية مختلفة عن الأخرى؛ فالسياسة النقدية تعمل عن طريق تخفيض معدل الفائدة، وتشجع الاستثمار بصورة عامة، أما السياسة المالية فإنها تشجع التوسع في إنتاج السلع والخدمات؛ ولا سيما السلع والخدمات التي تظهر الحكومة طلباً إضافياً عليها، ويمكن ذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، أو عن طريق تخفيض الضرائب، أو عن طريق زيادة المساعدات للمنتجين.

(169) السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية مع إشارة

خاصة لمصر، مرجع سابق، ص 78.

(170) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 344.

الشكل رقم (2) منحنى IS-LM



إن السعي إلى السياسة الأكثر نجاعة للوصول من مستوى التشغيل Y_0 كما هو مبين في الشكل رقم (2) إلى مستوى التشغيل الكامل Y^* ، ومن النقطة التوازنية A إلى النقطة التوازنية C أو B، تظل الإجابة على هذا السؤال ذات طابع سياسي⁽¹⁷¹⁾، لكن عند افتراض أن التوازن عند النقطة A وهو مدون التشغيل الكامل Y^* ، ففي هذه الحالة يكون تأثير السياسة المالية باستخدام أدواتها عن طرق الرفع من الإنتاج التوازني، ويكون متمثلاً في انتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين، إما عن طريق زيادة الإنفاق أو عن طريق تخفيض الضرائب، وتؤدي كلاً من هاتين السياستين (G,T) إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم انتقال منحنى IS_0 إلى IS_1 ، وبذلك ينتقل مستوى الإنتاج التوازني إلى Y_1 ، وتتمثل الزيادة في الناتج التوازني عند ثبات مستوى العام للأسعار P_0 في انتقال منحنى الطلب الكلي نحو اليمين.

2. التكامل بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار:

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة التضخم فإن السلطات المالية والنقدية تسعى لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، فتقوم بإجراءات لمعالجة هذا الاختلال، حيث تقوم بما يلي⁽¹⁷²⁾:

- تقوم السلطات المالية برفع نسبة الضرائب المفروضة على دخول المستهلكين والمنتجين، كما تقوم بتخفيض حجم الإنفاق العام؛ مما يؤدي إلى تراجع حجم الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري فتتخفض مستويات الأسعار.

(171) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 345.

(172) جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، رسالة دكتوراه، جامعة الحاجة لخضر، باتنة، 2010م، ص 198، 199.

- أما السلطات النقدية فتقوم برفع سعر إعادة الخصم ورفع نسبة الاحتياطي القانوني فيقل المعروض النقدي وترتفع أسعار الفائدة، مما يقلل من حجم الطلب الفعلي وتتنخفض الأسعار، فإذا لم تكف هذه الإجراءات للحد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي باستخدام الأدوات المباشرة لتحقيق ذلك كما سبق.

- أما الإجراءات المشتركة بين السياستين فتتمثل في طلب السلطات المالية من البنك المركزي بيع الأوراق المالية الحكومية التي لديه، بهدف سحب جزء من المعروض النقدي، ويؤدي ذلك إلى تخفيض الكتلة النقدية المتداولة بنسبة أكبر؛ نظرًا لإضعاف قدرة البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع بسبب سحب المبالغ المقابلة لشراء هذه الأوراق المالية⁽¹⁷³⁾.

لذلك لا بد من التأكيد على ضرورة التكامل والتنسيق بين الإجراءات المتخذة من قبل السياسة المالية والسياسة النقدية، للوصول إلى الهدف المطلوب في تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات⁽¹⁷⁴⁾.

وهو الأمر الذي نصت عليه المادة (34) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018م في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية بالقول: إنه "يقوم كل من المصرف المركزي والوزارة بوضع آلية للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لغرض تحقيق نمو متوازن للاقتصاد الوطني، ويتم التنسيق قبل كل سنة مالية، وكلما اقتضت الضرورة، فيما يتعلق بحجم الإنفاق الحكومي، ومديونية الحكومة وحكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد والهيئات التابعة للحكومة والشركات والمؤسسات التي تمتلكها أو تساهم فيها أو تديرها، وخططهم الخاصة بالدين العام الداخلي والخارجي".

(173) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص 63.

(174) كامل علاوي كاظم، قياس فعالية السياسة النقدية والمالية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، بغداد، العدد 20، 2010م، ص 54.

الفرع الثاني

تطور السياسة النقدية في علاج التضخم والانكماش

في دولة الإمارات العربية المتحدة

إن للعرض النقدي تأثيرًا على الناتج والعمالة والأسعار في أي اقتصاد؛ سواء كان اقتصادًا ناميًا أو متقدمًا، ويمكن للمصرف المركزي أن يستخدم سيطرته على العرض النقدي لتنشيط الاقتصاد حين يتباطأ، وذلك لكبحه حين تأخذ الأسعار في الارتفاع¹⁷⁵. كما أنه حين تدار النقود بطريقة جيدة يمكن للمخرجات أن تنمو بشكل سلس مع استقرار الأسعار، والعكس في حالة وجود مشاكل في نظام النقد، متمثلة في عدم استقرار كمية النقود؛ مما يدفع الاقتصاد إما للتضخم أو للانكماش، أو لكليهما معًا⁽¹⁷⁶⁾.

وعلى مدى مائة سنة من التاريخ النقدي اتضحت العلاقة بصورة جلية بين كمية النقود والدورات الاقتصادية، إذ ينخفض النمو النقدي قبل وأثناء الانكماش الاقتصادي، ويرتفع قبل وأثناء الانتعاش؛ مما يدل على وجود ارتباط وثيق بين السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الذي يعد كما أشرنا سلفًا أهم أهداف السياسة النقدية.

يمكن للسياسة النقدية أن تلعب دورًا حاسمًا في تخفيف تداعيات كوفيد 19 من خلال السماح للبنوك والأسواق المالية بالاستمرار في أداء دورها المنوط بها؛ كوسطاء ماليين ومستقبليين وحاملين للمخاطر المالية، مما يتيح إمكانية حماية النمو الاقتصادي من التدهور، ويحفظ فرص التشغيل من الانخفاض الشديد. وتتمثل الوظيفة الرئيسية للسياسة النقدية في الحفاظ على استقرار المستوى العام

(175) الموقع الرسمي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على الرابط:

<https://www.centralbank.ae/ar/about-us>

(176) أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص 73-74.

للأسعار في الدولة⁽¹⁷⁷⁾. فبعد انتشار الوباء عالميًا في مارس 2020م، شهدت الأسواق المالية العالمية انهيارًا كبيرًا يماثل انهيار عام 2009م في الأزمة المالية العالمية. وأدى ذلك إلى جفاف السيولة وارتفاع تقلب الأسعار، مما جعل المصارف المركزية في المنطقة العربية تتخذ العديد من الإجراءات النقدية لحماية النمو الاقتصادي والتشغيل لتخفيف الآثار الناجمة عن الأزمة، وإعادة الاستقرار إلى الأسواق المالية¹⁷⁸.

ولا بد من الاستمرار في استخدام أدوات السياسة النقدية لتيسير الظروف المالية وتخفيف قيود السيولة، وبالتالي إعطاء الحكومات الحيز المالي الكافي الذي تحتاجه لدعم استمرارية الحركة التجارية وكفاية دخل الأسرة.

ويوضح الجدول رقم (3) التالي مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي في دولة الإمارات العربية (2019-2020):

معدل التضخم السنوي		معدل البطالة		عجز الميزانية		ميزان المدفوعات % الناتج المحلي الإجمالي	
-1.9	-1.0			-0.8	-11.1	7.4	1.5

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2020م.

مما يدل على أن أزمة جائحة كوفيد 19 زادت من عدم الاستقرار الاقتصادي، وعملت على تفاقم مشاكل الدول العربية ذات الاقتصاديات غير المستقرة، وبالمثل ازدادت معدلات البطالة.

(177) علم الدين بانقا، دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19 وما بعدها، مرجع سابق، ص 108.

(178) الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي على الرابط: (تاريخ الزيارة 2021-11-8)
<https://www.amf.org.ae/ar/page/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9->

وأيضًا، تضاعف عجز الميزانية في الدول العربية بأكثر من الضعفين بسبب الجائحة، وتفاقت مشاكل الحساب الجاري، والذي سجل عجزًا في كل الدول العربية باستثناء الإمارات العربية. وعن جهود دولة الإمارات للخروج من أزمة جائحة كوفيد 19 باستخدام أدوات السياسة النقدية نعرض الآتي:

وضعت دولة الإمارات العربية حزمة تحفيزية في شهري مارس ويوليو 2020م تشمل تغيير نسب الاحتياطي الإلزامي وتوفير التمويل الأصفر. ويعكس الجدول الاهتمام الكبير بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية؛ مثل البحرين ومصر والأردن وعمان وقطر والسعودية والإمارات. والجدول يوضح أيضًا أن كلاً من الجزائر ومصر والمغرب واليمن اتخذت إجراءات ذات علاقة بميزان المدفوعات لتخفيف تداعيات الأزمة في الفترة الأخيرة¹⁷⁹.

(179) انظر المواقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط: <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy>

الجدول رقم (4): الحزمة التحفيزية التي اتخذتها دولة الإمارات لمجابهة الأزمة في الشهور

الأولى (31 مارس 2020م) (180) (*)

إجراءات أخرى في ميزان المدفوعات *	إجراءات ميزان المدفوعات (% من GDP)	إجراءات نقدية أخرى *	إجراءات نقدية تحفيزية (% من GDP)	خفض سعر الفائدة (كنسبة من السعر السائد قبل الجائحة)	التحفيز المالي (% من GDP)	
0	6	0	0	13.57	-7.2	الجزائر
0	0	1	26	52.27	5.3	البحرين
0	0	1	0	0	0	جيبوتي
0	0	1	0	23.53	2	مصر
0	0	0	1	0	0.01	العراق
0	0	1	1.83	37.5	0	الأردن
0	0	1	0.02	45.45	1.4	الكويت
0	0	1	0	0	0	لبنان
0	0	1	0	25.43	0.13	موريتانيا
1	0	1	0	12.5	0.84	المغرب
0	0	1	25.09	60	-2.5	عمان
0	0	1	1.43	43.73	13	قطر
0	0	1	1.9	63.49	0.8	السعودية
0	0	0	0	0	0	السودان
0	0	1	0.99	12.9	2	تونس
0	0	1	6.7	62.5	1.8	الإمارات
0	0	0	0	0	0	اليمن

(180) صندوق النقد الدولي 2020م، Elgin et al (2020).

(*) إذا وجدت الإجراءات تأخذ القيمة واحد صحيح وإذا لم توجد تأخذ قيمة صفر.

الجدول رقم (5): الحزمة التحفيزية التي اتخذتها دولة الإمارات العربية لمجابهة الأزمة في شهر

يوليو 2020م (181)(*)

الجزائر	التاريخ	التحفيز المالي (% من GDP)	خفض سعر الفائدة	الاحتياطي الإلزامي	التمويل الأصغر	إجراءات نقدية أخرى *	إجراءات ميزان المدفوعات (% من GDP)	إجراءات أخرى في ميزان المدفوعات *
الجزائر	15-Jul	-2.2	14.3	40	0	1	6	1
البحرين	15-Jul	7	52.3	40	28	1	0	0
جيبوتي	16-Jul	2.4	0	0	0	1	0	0
مصر	15-Jul	1.8	23.5	0	2.2	1	0	1
العراق	16-Jul	0.1	0	13.3	1	1	0	0
الأردن	13-Jul	0.5	37.5	28.6	2.2	1	0	0
لبنان	16-Jul	1.9	0	0	0	1	0	0
ليبيا	16-Jul	1	0	0	0	0	0	0
موريتانيا	15-Jul	6.1	25.4	28.6	0	0	0	0
المغرب	16-Jul	2.7	33.3	0	0.8	1	3	1
عمان	15-Jul	-5	60	50	26.2	1	0	0
قطر	02-Jul	13	43.7	0	5.7	1	0	0
السعودية	23-Jul	-2.6	63.5	0	4	1	0	0
السودان	16-Jul	9.4	0	0	0	1	0	0
تونس	09-Jul	1.8	12.9	0	1	1	0	0
الإمارات	15-Jul	2.1	62.5	50	28.6	1	0	0
اليمن	16-Jul	0	0	0	0	0	2.7	0

ولتحليل الحزمة التحفيزية التي اتخذتها دولة الإمارات لمجابهة أزمة كوفيد 19، تستخدم منهجية تحليل المكون الأساسي (PCA) Principal Component Analysis وسوف يركز التحليل على الإجراءات المتخذة في الشهور الأولى من الأزمة؛ لأنها هي الأهم من جهة الحجم والتوقيت في السيطرة على تداعيات تفشي الوباء، وذلك بالتركيز على ثلاثة إجراءات رئيسية؛ وهي السياسة المالية، وخفض سعر الفائدة، والإجراءات النقدية التحفيزية الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن المكون الأساسي (PCA) يحتوي على هذه العناصر الثلاثة.

(181) صندوق النقد الدولي 2020، (Elgin et al 2020).

(*) إذا وجدت الإجراءات تأخذ القيمة واحد صحيح وإذا لم توجد تأخذ قيمة صفر.

الخاتمة

تُعد السياستان المالية والنقدية أداتين رئيسيتين من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، حيث تستخدمهما الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية للتحكم في سير النشاط الاقتصادي، من خلال تأثيرهما في المتغيرات المكونة لهذا النشاط؛ كالاستهلاك، والادخار، الأسعار، الناتج والدخل إلخ.

فالسياسة المالية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، وتشتمل على مجموعة من السياسات المبرمجة من طرف الدولة، تعتمد فيها على أدوات مختلفة كالإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وتساهم السياسة النقدية من خلال إدارة وتفعيل أدواتها من طرف السلطة النقدية (المصرف المركزي)، وباعتبارها أداة فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية، حيث يسعى من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالاختلاف في مدى جدوى السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتعلق بمدى تحقيقها للنتائج والأهداف المرجوة، ويتعلق ذلك كله بطبيعة الإجراءات المتخذة، وكذلك بالوسائل التي يستعملها المصرف المركزي لتنفيذ هذه الإجراءات، أي كلما كانت الأدوات والوسائل المستخدمة في السياسة النقدية ذات أثر على النشاط الاقتصادي كلما أصبحت هذه السياسة النقدية ذات فعالية أكثر.

ويمكننا القول: إن الضمان الحقيقي لنجاح أي سياسة اقتصادية هو مدى التكامل الموجود بين أدواتها، فالسياسة المالية مرتبطة تمام الارتباط بالعوامل المحيطة بها، والسياسات الاقتصادية الأخرى خصوصًا السياسة النقدية، والتي تعد المكمل للسياسة المالية، ولا يمكن لأي سياسة اقتصادية أن تحقق أهدافها دون أن يكون هنالك تكامل بين هاتين السياستين.

وقد انتهجت دولة الإمارات العربية عدة خطط تنموية من أجل خلق نوع من التوازنات بين السياستين المالية والنقدية، والوصول إلى اقتصاد قوي، واتجاه الحكومة نحو اقتصاد السوق الذي فرضه التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث فرضت العولمة مظاهرها، وما ساعدها على ذلك أن الإمارات بلد يعتمد على ريع النفط، مما ساعد على الانتعاش الاقتصادي وتحسين أداء وإنتاجية القطاعات الاقتصادية.

من خلال العرض السابق فقد توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: نتائج الدراسة

➤ ان الاستقرار الاقتصادي حالة بقاء الاقتصاد على مستوى العمالة الكاملة ومنعه من أن يشت كثيراً عن هذا المستوى سواء بالارتفاع مما يسبب التضخم أو بالانخفاض مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي.

➤ تعتبر السياسة المالية والنقدية من أكبر اهتمامات الحكومة الإماراتية، وبخاصة في الآونة الأخيرة -أزمة كوفيد 19- ويتضح ذلك من خلال التعديلات والإصلاحات في المنظومة المالية والنقدية، والتي أدت إلى إحداث تأثير على معدلات التضخم من خلال تحديث أدواتها وتفعيلها.

➤ تعد البيئة الاقتصادية الاماراتية المستقرة أمراً مهماً في تحقيق الأهداف المختلفة المتوخاة من السياسات المالية والنقدية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

➤ ان الاستقرار الاقتصادي هو المرآة العاكسة للسياسات المالية والنقدية و للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي في دولة الامارات .

➤ شهدت المنظومة المصرفية الإماراتية عدة إصلاحات، حيث استجاب المصرف في دولة الإمارات العربية إلى حالة عدم الاستقرار الأخيرة المتعلقة بوباء كوفيد 19 من خلال تفعيل

إطار الاستعداد للأزمات المالية وإدارتها، وتنفيذ خطة الدعم الاقتصادي الشاملة للمصرف المركزي.

➤ يمكن علاج التضخم والانكماش من خلال اعتماد مزيج بين السياستين المالية والنقدية، والتفاعل بينهما كفيل بوضع حد لارتفاع معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بما يحقق الاستقرار الاقتصادي.

➤ هناك علاقة وطيدة ومتكاملة بين السياسة المالية والسياسة النقدية لبلوغ النتائج والأهداف الاقتصادية المرجوة، ولا يمكن الوصول إليها بمعزل عن السياسة الأخرى، فالتفاعل والمزج بين السياستين كفيل بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

➤ هناك تفاعل بين السياستين المالية والنقدية في الإمارات، وهذا التفاعل له أثر على معدلات التضخم والانكماش، وبرز ذلك بشدة خلال أزمة جائحة كوفيد 19.

➤ اتضح لنا من خلال الدراسة أن السياسة النقدية أجدر وأصلح من السياسة المالية في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار بالنسبة للاقتصاد الإماراتي.

➤ تساهم السياسة المالية في التغلب على الاتجاهات التضخمية حال ظهورها ، وإنعاش الاقتصاد الإماراتي في حالات الركود.

ثانيًا: توصيات الدراسة

➤ نوصي باتباع سياسة مالية ونقدية متوازنة تعمل على ترشيد الإنفاق الحكومي وتساهم في توفير مناخ استثماري يعمل على جذب رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية.

➤ استخدام تيارى السياسة المالية الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل .

➤ تحديث واتباع سياسة نقدية أكثر فاعلية، للتعامل مع أوقات الأزمات، على أن تكون صلبة ومرنة؛ لتتماشى مع الظروف الاقتصادية التي تملئها الأزمات العالمية، مثلما حدث مع أزمة جائحة كوفيد 19.

➤ ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، و أن إعطاء الأولوية لإحدى السياستين لا يعني تفضيلها على الأخرى، بل تكون الظروف المحيطة هي التي تعطي الدور القيادي لأيٍ منهما.

➤ الإهتمام بالسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تتضح من خلال ارتباط السياسة المالية بالنشاط الاقتصادي للدولة في مختلف جوانبه الأساسية من إنتاج وتوزيع واستهلاك وتراكم ، فضلاً عن دورها في مساندة الاستثمار الخاص .

➤ العمل دوماً على الاستقرار الاقتصادي في دولة الإمارات من خلال تنويع مصادر الدخل ، زيادة الاستثمارات الأجنبية ، صناديق الثروة السيادية ،المناطق الحرة متعددة التخصصات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العامة

- 1- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005م.
- 2- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2008م.
- 3- أنس البكري وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010م.
- 4- حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014م.
- 5- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية، الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013م.
- 6- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2016م.
- 7- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010م.
- 8- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009م.
- 9- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004م.
- 10- علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014م.
- 11- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010م.
- 12- محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2013م.
- 13- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م.
- 14- هيكمل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009م.

ثانيًا: الكتب المتخصصة

1. إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز استثمار السياسة في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011م.
2. أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، مصر، 2013م.
3. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000م.
4. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م.
5. حميد عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م.
6. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013م.
7. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016م.
8. رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
9. زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.
10. السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخل، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1993م.
11. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م.
12. عباس كاظم الدعيمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2014م.
13. عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015م.
14. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013م.

15. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 2004م.
16. محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007م.
17. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، نظرية-تحليلية - قياسية، دار غيداء، الأردن، ط1، 2010م.
18. نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015م.
19. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010م.

ثالثاً: البحوث والمقالات

- 1- رشا عوني عبد الله العشي، دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة جامعة طنطا، 5 إبريل 2021م.
- 2- علم الدين بانقا، دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد -19 وما بعدها، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرين، العدد الثالث، 2020م.
- 3- كامل علاوي كاظم، قياس فعالية السياسة النقدية والمالية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، بغداد، العدد 20، 2010م.
- 4- محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، الكويت، 2002م.

رابعاً: الرسائل الجامعية

1. تسامر عبير، بوراي نجا، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر 2000-2017م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، 2017-2018م.
2. جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، رسالة دكتوراه، جامعة الحاجة لخضر، باتنة، 2010م.
3. حدادي عبد الطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر 2000-2014م، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017م.

4. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005م.
5. رباب ناظم خزام العكيلي، توجهات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين سعر الصرف في العراق للمدة (1980-2013)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة واسط، العراق، 2016م.
6. علي بلكبير، فارس طلوش، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014م.
7. مهدي خليل شديد، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ومصر للمدة من 1980 - 2003، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2006م.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- 1- المواقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط: <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy>
- 2- الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي على الرابط: (تاريخ الزيارة 2-10-2021) <https://www.amf.org.ae/ar/page/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%A9>
- 3- الموقع الرسمي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على الرابط: <https://www.centralbank.ae/ar/about-us>
- 4- الموقع الرسمي لمجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية، وزارة المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط: <https://www.mof.gov.ae/ar/About/ocAndInstitutes/Pages/PolicyCoordination.aspx>
- 5- السياسات المالية والنقدية تعزز النمو في الإمارات، (تاريخ الزيارة 3-11-2021) على الرابط: <https://www.albayan.ae/economy/local-market/2019-09-16-1.3650240>